الأمم المتحدة S/PV.5328

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٢٨

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ليولين/السيد طومسن	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد بابادودو
	الجزائر	السيد الحاج علي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ — أندرسن
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد غوان جيان
	فرنسا	السيدة كوليت
	الفلبين	السيدة ساري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولسون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيدة تيلاليان

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-64466 (A)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2005/781)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤(S/2005/782)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2005/781)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2005/782)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا،يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وأيضا للقاضي إريك موسى، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وكذا للسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام لمحكمة رواندا.

تقرر ذلك.

أدعو القاضي بوكار والقاضي موسى والسيدة دل بونتي والسيد جالو لشغل مقاعد إلى طاولة المجلس.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أوجه اهتمام الأعضاء إلى نسخ الرسالتين اللتين جرى تعميمهما يومي ٢ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، الموجهتين من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اللتين ستصدران تحت الرمزين S/2005/781 و S/2005/782.

سوف يستمع المجلس في هذه الجلسة لإحاطات إعلامية لرئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعية العامة بها، ولرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام بها. وعقب تلك الإحاطات سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء تعليقات أو توجيه أسئلة.

نظرا لعدم وجود قائمة بالمتكلمين من أعضاء المجلس، أدعوهم إلى إبلاغ الأمانة العامة برغبتهم في التكلم.

أعطي الكلمة الآن للقاضي بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز لي أن أخاطب مجلس الأمن لأول مرة بصفتي الرئيس الجديد للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومن دواعي سروري الخاص يا سيدي الرئيس أن أمثل أمام مجلس الأمن خلال فترة ولايتكم. فقد أظهر بلدكم منذ مدة طويلة التزاما قويا تجاه أعمال المحكمة. واسمحوا لي بأن أعرب عن عميق امتناننا لهذا الدعم المستمر.

وأقف أمام مجلس الأمن اليوم تحديدا بغرض عرض التقرير الرابع لرئيس المحكمة عن استراتيجية الإنجاز، عملا بقرار المجلس ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ومعروض على المجلس التقرير المكتوب، المقدم في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وهو يوضح التدابير التي اتخذتها المحكمة والتحديات التي واجهتها خلال الفترة من حزيران/يونية إلى تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في جهودها المبذولة لتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. ويقدم التقرير أيضا استكمالا للتوقعات بالنسبة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز.

ونظرا لانتخابي منذ فترة قصيرة، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فهذا التقرير يمثل بصفة رئيسية إنجازات المحكمة وما أحرزته من تقدم في ظل قيادة سلفي القاضي ثيودور ميرون. وفي بياني اليوم، أعتزم أن أجمل للمجلس نقاطه الرئيسية، فضلا عن التطورات الجديدة التي طرأت منذ تقديمه.

وكما يدرك أعضاء المجلس بدون شك، فقد اعتقل مؤخرا في إسبانيا أنتي غوتوفينا، وهو من المتهمين ذوي المناصب العليا وقد ظل مدة طويلة مطلق السراح، وتم نقله إلى المحكمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبذا نقترب خطوة من الهدف المتمثل في إحضار جميع المتهمين ذوي المناصب العليا الباقين أمام المحكمة. كما أود أن أبلغ المجلس بأنه منذ تقديم التقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية حكما آخر في قضية برالو يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر. وكما يتضح من ذلك فإن عمل المحكمة يتقدم بخطى مطردة.

واسمحوا لي بأن أعرض الآن بإيجاز النشاط القضائي للمحكمة منذ التقرير السابق، المقدم في أيار/مايو ٢٠٠٥. في خلال الأشهر الستة الماضية، واصلت الدوائر الابتدائية الثلاث ودائرة الاستئناف العمل بكامل طاقتها. وتنظر الدوائر الابتدائية في ست محاكمات في نفس الوقت

كما تدير حاليا ١٨ قضية في المرحلة التمهيدية. وفي الوقت ذاته، بدأت أربع محاكمات جديدة بتهمة إهانة المحكمة تتعلق بستة من المتهمين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدوائر الابتدائية ثلاثة أحكام تتعلق بخمسة من المتهمين. ومن المقرر أن يصدر حكم متعلق باثنين من المتهمين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كما ينتظر صدور حكمين آخرين بحلول منتصف عام ٢٠٠٦.

وقد أنجزت دائرة الاستئناف منذ التقرير السابق ٣٠ استئنافا، من كل من هذه المحكمة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكان البت في أربعة منها بأحكام. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٦، يتوقع إصدار ثلاثة أحكام أخرى.

ولا بد أن أبلغ المجلس بأن عدد الدعاوى بالمحكمة آخذ في الازدياد. فمنذ أيار/مايو ٢٠٠٥، تم القبض على أربعة متهمين آخرين، فبلغ بذلك مجموع المتهمين الذين تمت إحالتهم إلى المحكمة أو جار إحالتهم إليها ٢١ متهما. ويمثل هذا العدد زيادة تتجاوز نسبتها ٥٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة، مقارنة بالعدد الذي أبلغ عنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وينتظر المحاكمة في الوقت الحالي ٤٥ متهما، أو ١٨ قضية، ويسرني إبلاغكم بأن ستة فقط من مجموع المتهمين البالغ عددهم ١٦١ متهما ما زالوا مطلقي السراح.

ولعلي الآن أنتقل إلى موضوعي الأول، أي التدابير الداخلية التي تتخذها المحكمة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. قد يذكر المجلس أن فريقين عاملين من القضاة تم تشكيلهما لدراسة الإجراءات والممارسات في الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف، بهدف تحسين أساليب عملها، مع المحافظة على التزام المحكمة بالإجراءات القضائية السليمة.

وانتهى الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات، برئاسة القاضي بونومي، في جملة أمور،إلى أن قاعات المحكمة الثلاث الموجودة ينبغي تجديدها للسماح بإجراء محاكمات تتعلق بعدة متهمين، وهي مسألة سأتطرق إليها بالتفصيل بعد ذلك في هذا البيان. وقد بدأت التجديدات في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وستستمر خلال الجزء الأول من العام القادم. وهي تجري بشكل يكفل إتاحة قاعتين للقضاة على الدوام.

ووجد الفريق العامل أيضا أن من الأمور الحيوية تشييد قاعة رابعة للمحكمة. وأعد مسجل المحكمة تحليلا للكلفة والفائدة بالنسبة لهذه المسألة، ولا تزال المحكمة تقيم جدوى هذا المشروع قبل تقديمه إلى مجلس الأمن. وعلى أي حال، إذا قررت المحكمة المضي في بناء قاعة رابعة، فسيتم الاتصال بالحكومات التي يهمها الأمر للتبرع بالمبالغ اللازمة.

أما الفريق العامل المعني بتعجيل الطعون، ويرأسه القاضي مومبا، فيسرني إبلاغكم بأنه قد أتم عمله. واعتمد القضاة توصياته بالإجماع وتم تنفيذها في لوائح المحكمة وتوجيهاتها الإجرائية في الخريف.

ولن أصف هنا بالتفصيل التعديلات المعتمدة، ولكنني سأحيلكم بدلا من ذلك إلى التقرير المكتوب. ومع ذلك، فإنني أود أن أشدد على أن أثرها على كفاءة سير إجراءات الاستئناف قد أصبح محسوسا بالفعل. وعلى سبيل المثال، فإن إجراء جديدا تم اتخاذه، قد خفّض بالفعل، بمقدار النصف، الوقت المطلوب للانتهاء من تناول ١٢ استئنافا تمهيديا.

وهناك إجراء داخلي آخر جدير بالذكر. فمنذ آخر تقرير قُدم إلى مجلس الأمن، تم إدخال نظام المحكمة الإلكترونية في المحكمة الجنائية الدولية. وذلك النظام، الذي يتضمن كل الوثائق المتصلة بالقضايا الموجودة في قاعدة بيانات إلكترونية مركزية، يزيل الحاجة إلى نظام ملفات الورق غير الضروري. ويتسم نظام المحكمة الإلكترونية

بإمكانية زيادة الحصول على المعلومات في حين يتم التعجيل بالإجراءات. وإن فعالية هذا النظام لم تُقيّم بالكامل حتى الآن. ومع ذلك، فقد تم توفير شهر ونصف الشهر من الوقت المخصص لكتابة الأحكام في قضية واحدة حتى الآن.

والمسألة الثانية التي أود أن أطرحها اليوم على المجلس اليوم تتعلق بأهمية القضاة المخصصين لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. وتعرب المحكمة عن امتنانها البالغ لمجلس الأمن على القرارات العديدة الخاصة بالمحكمة التي اتخذها في السنة الماضية، والتي عززت من الدعم الذي يقدمه القضاة المخصصون. وتستفيد المحكمة استفادة كبيرة من إمكانية إعادة انتخاب القضاة المخصصين؛ وانتخاب مجموعة جديدة من القضاة المخصصين للاعتماد عليهم في المحاكمات الجديدة؛ والإذن الذي مُنح لتسعة قضاة مخصصين بالاستمرار في عملهم بعد انتهاء فترة ولايتهم؛ والتعيين المبكّر لقاضية مخصصة بوصفها قاضية دائمة حتى تُسند إليها محاكمة جديدة.

والموضوع الثالث الذي سأتناوله هو إحالة القضايا، المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا، من المحكمة إلى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص وفقا للمادة ١١ مكررا من قواعد المحكمة. وكانت تلك الإجراءات بمثابة مركز تنسيق لأعمال المحكمة أثناء الأشهر الستة الماضية. وحتى اليوم، قدّم المدعي العام ١٢ اقتراحا إجرائيا للإحالة تشمل ٢٠ متهما. وفي حين أن تلك الاقتراحات الإجرائية لم يُبت فيها بشكل نهائي حتى الآن، فقد أحيلت قضية واحدة إلى جمهورية كرواتيا، وقضيتين إلى دائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك.

ومن أجل ضمان إتباع الإجراءات الواجبة فيما يتعلق بالقضايا المحالة، تواصل المحكمة الاضطلاع بعدة مبادرات تدريبية لبناء القدرة المحلية للمحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. ويحتوي تقريري على الخصائص المحددة لتلك المبادرات. ولا تزال المحكمة ملتزمة ببذل أقصى جهد ممكن للمساعدة في تطوير سيادة القانون في المنطقة، بوصفه عنصرا حاسما في استراتيجية الإنجاز.

وسأتناول الآن موضوعي الرابع، الذي يحظى بأهمية قصوى لنجاح المحكمة في الانتهاء من عملها، وهو تعاون دول المنطقة مع المحكمة. فعلى مدار الأشهر الستة الماضية تحسّن التعاون في بعض المجالات. ومع ذلك، فإن عدم إلقاء القبض على المتهمين الستة الهاربين المتبقين يظل مبعث قلق بالغ.

لقد أصبح التعاون مع كرواتيا الآن مُرضيا. ولا يزال مستوى التعاون مع البوسنة والهرسك جيدا للغاية على كل من مستوى الاتحاد ومستوى الولاية، على حد سواء. وفيما يتعلق بجمهورية صربسكا في إطار البوسنة والهرسك، وبينما توجد بوادر مشجعة على التعاون، فإنه ذلك التعاون لا يزال غير كاف بسبب التقاعس عن تقديم المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى إلقاء القبض على رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش. وقد تحسّن مستوى تعاون صربيا والجبل الأسود، ولكن عدم القيام بتسليم باقي الهاربين أمر يبعث على بالغ القلق. وأحث المجتمع الدولي على الاستمرار في ممارسة ضغطه بشأن هذا الموضوع حتى تُترجم النوايا الحسنة لصربيا والجبل الأسود إلى أعمال ونتائج.

وكما ذُكر من قبل، أثناء الفترة التي يشملها التقرير، فإن عدد المتهمين الهاربين قد انخفض من ١٠ إلى ٦ متهمين، بعد إلقاء القبض على أربعة متهمين. ولا يزال أحدهم، وهو ميلان لوكيتش، محتجزا لدى السلطات الأرجنتينية، التي تود أولا أن تتعامل مع طلب التسليم المقدم من قِبل صربيا والجبل الأسود قبل نقله إلى المحكمة. والمتهم الهارب الآخر، وهو دراغان زيلينوفيتش، احتجزته السلطات الروسية، وتجري

الآن مناقشات حول أساليب نقله إلى المحكمة. والمتهم الهارب الثالث، وهو سريدويي لوكيتش، كان قد نُقل إلى المحكمة في أيلول/سبتمبر من جمهورية صربسكا، بعد أن ظل هاربا لفترة سبع سنوات تقريبا. أخيرا، وكما ذكرت من قبل، نُقل السيد غوتوفينا إلى المحكمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بعد أن تجنب إلقاء القبض عليه طوال السنوات الأربع الماضية.

وتبيّن عمليات إلقاء القبض الأخيرة أن المحكمة لا تزال تعتمد على تعاون كل الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تعاون دول البلقان، لإنجاز ولايتها. ومع الاعتراف بأهمية الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء حتى الآن، فإنني أحثّها على تقديم التعاون الكامل من أجل إلقاء القبض على الهاربين الستة المتبقين. ويظل الهاربان ملاديتش وكارادیتش هما الأسوأ سمعة بين الهاربين. وببساطة لا تستطيع المحكمة أن تغلق أبوابها إلى أن يتم تقديمهما للعدالة.

والموضوع الأخير الذي أطرحه أمام المجلس هو التنبؤات التي يتم التكهن بها فيما يتعلق بتنفيذ المحكمة لاستراتيجية الإنجاز. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، قال سلفي إنه لم يعد ممكنا بشكل نهائي أن نتصور انتهاء كل أنشطة المحاكمة في المحكمة بنهاية عام ٢٠٠٨. ويرجع ذلك إلى العدد الكبير من المتهمين والهاربين الذي وصلوا إلى المحكمة منذ تقديم التقرير السابق، وكذلك إلى قيام المدعي العام بتسجيل وتأكيد سبعة اتهامات جديدة أو معدّلة تشمل ١٣ متهما. وتوقع القاضي ميرون أن تستمر المحاكمات حتى عام ٢٠٠٩.

وبعد مرور ستة أشهر، لا يسعني إلا أن أؤكد على ذلك التنبؤ. ويعتمد الانتهاء من العدد المتزايد من المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٩ على العوامل التالية.

أولا، تتسم محاكمة كاراديتش وملاديتش بأهمية أساسية. إذا تم إلقاء القبض على هذين الهاربين في المستقبل القريب، فإن الانتهاء من كل المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٩ يظل أمرا ممكنا. غير أنه، كلما تأخّر وصولهما، كلما ازدادت إمكانية أن تستمر المحاكمات لفترة أطول.

ثانيا، سارت المحكمة قدما في عملية ضم القضايا ضمن محاكمة واحدة للقضايا التي يتعدد فيها المتهمون، بوصف ذلك تدبيرا لتوفير الوقت الذي تستغرقه كل قضية على حدة. وفي الوقت الحاضر، فإن هناك ثلاث محاكمات لمتهمين متعددين في مرحلة ما قبل المحاكمة، تتعلق بما مجموعه ٢٠ متهما وتضم ١٤ قضية. ومع ذلك، فإنه من بين الاقتراحات الإجرائية الثلاثة بالضم التي قدّمها المدعي العام أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، تمت الموافقة على اثنين منها فقط، ولم يستأنف المدعي العام الاقتراح الإجرائي المرفوض. ويجب أن أشدد أيضا على أن أثر ضم القضايا على كفاءة المحاكمات في المحكمة لم يتم اختباره حتى الآن. وقد ينتج عن ذلك بعض التأخير فعلا إذا ما حدث، مثلا، ضرورة إيقاف المحاكمة بأكملها بسبب مرض واحد أو أكثر من المتهمين. وأستطيع أن أؤكد للمجلس أنه يتم بذل جميع الجهود من جانب قضاة ما قبل المحاكمة المعينين لتلك القضايا لتفادي أي تأخير في وضع الأعمال التحضيرية الملائمة السابقة للمحاكمة.

ويجب أن أطرح على المجلس مسألة في غاية الأهمية تتصل بالمحاكمات المتعددة المتهمين والتي لا ترد في تقريري المكتوب. وسأثير ذلك الآن لأن أُولى تلك المحاكمات ستبدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي حين أن تلك المحاكمات المتعددة المتهمين ينبغي أن توفر الكثير من الوقت بوجه عام، فمن الواضح أنها ستستغرق وقتا أطول مما تستغرقه المحاكمة العادية، وذلك بسبب حجمها وتعقّدها. وتبعا لذلك، فمن الممكن، لأسباب عديدة، أن يعجز القضاة المعينون

أصلا لتناول قضية معينة عن استكمال إجراءاتها. وقد سبق أن أدخل قضاة المحكمة تعديلا مثيرا للجدل على القواعد الإجرائية لتمكين استبدال أحد القضاة الثلاثة الأصليين لكي تتمكن المحاكمة من الاستمرار. وطبقت تلك القاعدة في إجراءات محاكمة ميلوسيفيتش. ولكن إذا طرأت حالة يلزم فيها استبدال قاضيين من القضاة الأصليين في قضية، فسيعني ذلك أن المحاكمة ينبغي أن تبدأ مجددا وفقا لقواعدنا الإجرائية.

وقد اتفق قضاة المحكمة اتفاقا قاطعا، في اجتماع عام عقد قبل ١٠ أيام، على أنه لا يمكن إحقاق العدالة من خلال السماح باستكمال المحاكمة عن طريق هيئة قضاة بدون أن تستمع أغلبيتها إلى أجراءات المحاكمة الكاملة. وقد استكشفنا جميع البدائل المحتملة لتجنب بدء المحاكمة مجددا، وكان الحل البديل الذي توصلنا إليه هو تعيين قاض رابع بصفة البديل أو الاحتياط في المحاكمات الجديدة التي تحاكم فيها مجموعات من المتهمين. ويستمع ذلك القاضي إلى القضية منذ بدايتها حتى نهايتها وسيكون قادرا على أن يحل محل القاضيين الأصليين اللذين لم يعودا قادرين على استكمال المحاكمة. وأنا أوجه انتباهكم إلى هذه المسألة لأن مثل هذا التعيين سوف يتطلب موافقة ودعم مجلس الأمن.

وأنتقل الآن إلى العامل الثالث الذي قد يؤثر على استراتيجية الإنجاز. فمع أن المحكمة قد نجحت حتى الآن في إحالة ثلاث قضايا، تضم أربعة متهمين، إلى يوغوسلافيا السابقة بموجب المادة ١١ مكررا، وكما ذكرت لم تتم الموافقة على جميع التماسات الطعن بموجب المادة ١١ مكررا. ورفض التماس واحد من جانب مجلس الإحالة، وسحب التماس آخر بواسطة الادعاء العام، وقد أفاد المدعي العام أنه سيسحب التماسا ثانيا قريبا. وبالتالي، لن تتم إحالة خمسة متهمين كان الادعاء العام قد عرضهم سابقا للإحالة. وإذا تمت الإحالة بنجاح لجميع القضايا التي توجد بشأنها التماسات الطعن بموجب المادة ١١ مكررا، فإن ما مجموعه ١١ متهما – أو عشر قضايا إضافية – ستتم إزالة أسمائهم من لائحة المحكمة، وسيؤدي ذلك إلى تعجيل عملها. ولكن كما بينت في تقريري، فحتى بعد أن تتم إحالة قضية ما، قد يطلب من المحكمة استعادة تلك القضايا التي لم يخضع فيها المتهم لمحاكمة منصفة في الدولة التي أحيل المتهم أو أحيلت المتهمة إليها.

وفي الختام، أستطيع التنبؤ بأنه إذا تم إلقاء القبض على المتهمين الفارين قريبا، وإذا سارت المحاكمات التي تضم مجموعات من المتهمين بسلاسة، وإذا تمت إحالة جميع القضايا التي يوجد بصددها التماسات طعون بموجب المادة ١١ مكررا بدون إعادة أي منها إلى المحكمة، ستكون هناك إمكانية لإنجاز المحاكمات في عام ٢٠٠٩. ولكن هذه التقديرات قد تتأثر بمتغيرات أخرى. فعلى سبيل المثال، قد تطرأ تطورات غير منظورة تؤدي إلى التأخير، بما في ذلك تردي الحالة الصحية للمتهمين، وتغيير محامي الدفاع خلال إجراءات المحاكمة، وخسارة موظفين من ذوي الخبرة والمهارات، وحدوث زيادة في حالات انتهاك حرمة المحكمة. ولكن من ناحية أخرى، قد تطرأ عوامل تساعد على التعجيل في عمل المحكمة، كالاعتراف بارتكاب الجرم، وإمكانية بناء قاعة محكمة رابعة.

وفي أية حال، أود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن على أن المحكمة ما زالت على التزامها الراسخ باستراتيجية الإنجاز وستظل تبذل كل ما في مقدورها للاضطلاع بولاياتها بالكفاءة الممكنة. وأثق بأن الإنجازات والتقدم المبينين في التقرير المكتوب يدللان على التزامنا القاطع بالبحث عن أي سبيل لبلوغ الحد الأقصى من كفاءة وفعالية المحكمة، بدون التنازل، بطبيعة الحال، عن مراعاة الأصول القانونية. ومرة أخرى، أشكر أعضاء المجلس على دعمهم القائم لمساعي المحكمة.

إن المجلس، بإنشاء المحكمة، قد اتخذ قرارا تاريخيا باستعادة السلام والأمن الدوليين عن طريق العدالة الدولية. وبسبب وجود المحكمة، تم إنصاف ضحايا الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتم تسليم مرتكبي الجرائم إلى العدالة. وفي موازاة ذلك، ظهر أمام العالم وجود العدالة الجنائية الدولية التي تحترم القواعد الأساسية للأصول القانونية.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا على الضرورة الأساسية بألا تقفل المحكمة أبوابها حتى تتم محاكمة بقية المتهمين الفارين. ويجب أن تنجز المحكمة ولايتها من أجل المحافظة على الرسالة والتراث الأساسيين: أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولن يسمح لها أن تمر بدون عقاب.

أشكر أعضاء المجلس على انتباههم وعلى الوقت الذي منحوني إياه اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي بروكار على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي إريك موسي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي موسي (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن لأعرض النسخة المحدثة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المقدمة إلى المجلس في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومعروض على المجلس أيضا تقريرنا السنوي العاشر، الذي يشمل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

لقد حدث تقدم مطرد في عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ حضرنا، المدعي العام وأنا، أمام المجلس في حزيران/يونيه من هذا العام. ووصل عدد المتهمين التي اكتملت قضاياهم أو ما زالت مستمرة ٥٢ متهما.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، صدر حكم في قضية الويس سيمبا، وهو مقدم متقاعد وعضو سابق في البرلمان. وقد أدين بالإبادة الجماعية والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية وحكم بالسجن لمدة ٢٥ سنة. وبذلك بلغ عدد المتهمين الصادرة بحقهم أحكام ٢٦ متهما منذ بداية المحاكمة الأولى في عام ١٩٩٧.

وفي قضية بيسينغيمانا، قبلت الدائرة الابتدائية اعترافا بارتكاب الجرم من جانب المتهم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بارتكاب جرائم، بما فيها الإبادة والقتل. ولذلك، وبعد أن تعقد جلسة استماع لإصدار الحكم في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، سيصبح عدد القضايا المكتملة ٢٧ قضية. وقضية بيسينغيمانا هي السادسة التي قدم فيها اعتراف بارتكاب الجرم في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وبالإضافة إلى هاتين القضيتين المنجزتين واللتين تشمل كل منهما متهما واحدا، بدأت محاكمتان أخريان خلال الأشهر الستة الماضية. وهما محاكمة مبمبارا المتصلة ببورغمستر، التي بدأت في ١٩ ايلول/سبتمبر. وقد استمعت الدائرة الابتدائية إلى عشرة من شهود الادعاء خلال الأيام الثمانية الماضية. وخصص يومان إضافيان لاستجواب الشهود من قبل الخصم خلال هذا الأسبوع. وهذا ما جعل إجراءات الادعاء في هذه القضية تستغرق أقصر مدة في تاريخ المحكمة. وسيقدم الدفاع الأدلة ابتداء من يوم الإثنين، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ويتوقع أن يصدر الحكم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

والمحاكمة الجديدة الثانية هي محاكمة المفوض زيغيرانيرازو التي بدأت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ويتوقع أن ينتهي الادعاء من عرض جميع الأدلة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦.

وينبغي أن أشير إلى حقيقة أنه بعد إجراءات التحضير قبل المحاكمة التي استمرت خلال الشهور القليلة الماضية، ستبدأ محاكمة جديدة ثالثة في ٩ كانون الأول/يناير ٢٠٠٦. وستكون تلك محاكمة المفوض كاريرا.

وإذ انتقل الآن إلى المحاكمات التي كانت جارية قبل جلسة مجلس الأمن في حزيران ٢٠٠٥، سأعرض أولا آخر المستجدات المتعلقة بثلاث محاكمات تشمل كل منها متهما واحدا. ففي محاكمة سيرومبا، التي بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كانت هناك حاجة إلى استبدال محامي الدفاع. ولكن الدفاع ماض الآن في تقديم الأدلة ومن المتوقع أن ينتهي من ذلك في بداية العام القادم. وفي محاكمة موفونيي، التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، فهنا أيضا أوشك الدفاع على الانتهاء من عرض الأدلة. وحدث أيضا تطور إيجابي في ما يتعلق بقضية رواماكوبا، التي بدأت في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بعد أن فصل المتهم فيها عن المتهمين الثلاثة الآخرين في قضية كراميرا وآخرين. وسيتمم الدفاع تقديم أدلته في أوائل عام ٢٠٠٦.

وبشكل موجز، يسعدني كثيرا أن أبلغكم بأننا نقترب من استكمال القضايا الثلاث التي تضم متهما واحدا لكل منها وأن الأحكام ستصدر بشأنها عام ٢٠٠٦. وسيفسح ذلك مجالا للبدء بقضايا أخرى تضم متهما واحدا لكل منها. وتجري حاليا تحضيرات تمهيدية لتلك القضايا.

والمحاكمات الخمس التي يتعدد فيه المتهمون استمر إجراؤها المنتظم في الأشهر الأخيرة. ففي قضية بوتاري، التي تضم ستة متهمين، يقدم الآن المتهم الثاني شهوده. وفي قضية العسكريين الأولى، التي تضم أربعة متهمين، أدلى أكثر من ٥٠ شاهد دفاع بشهاداتهم. وفي محاكمة الحكومة، التي تضم أربعة متهمين، بدأ الدفاع بتقديم أدلته في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، ووفقا لجدولها تماما. والمحاكمتان المشتركتان الأخريان هما في مرحلة مبكرة أكثر. وفي محاكمة العسكريين الثانية، التي تضم أربعة متهمين، أدلى أكثر من نصف شهود الادعاء بشهاداتهم. وقضية كاريميرا وآخرون، التي تضم ثلاثة متهمين، بدأت من جديد في أيلول/سبتمبر وتتقدم بشكل جيد.

وآمل أن أكون قد قدمت صورة لمدى انشغال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في هذه الأشهر الأخيرة، حيث كانت تباشر ١٠ محاكمات تضم ٢٦ متهما. ويتم حاليا نقل حوالي ١٦ متهما كل يوم إلى قاعة المحكمة ومنها. ويتم استخدام كل قاعات المحكمة الأربع بكامل طاقتها من الصباح حتى المساء. وأود أن أشدد على أن قاعة محكمتنا الرابعة، التي تمولها تبرعات طوعية، أثبتت أهميتها الحيوية بكل تأكيد من أجل ضمان إحراز التقدم. الكل يعملون بكل جهد جهيد، القضاة والادعاء العام ومحامو الدفاع والمترجمون الشفويون ومحررو المحكمة وموظفو قاعة المحكمة وأفراد حراسة الشهود وكل الموظفون الآخرون الذين يساهمون بصورة أقل مباشرة، ولكن لا تقل أهمية، في مباشرة قضايانا بسلاسة. وبعض قضاتنا يعملون حتى فترتين متتاليتين ويستمعون إلى محاكمتين في نفس اليوم.

ومع ذلك، ما زالت أمامنا أعمال كثيرة يجب إنجازها. ومن واقع وثيقة استراتيجيتنا للإنجاز هناك ١٧ محتجزا ينتظرون المحاكمة. وكما شرحت، سيكون هناك ١٥ محتجزا فحسب ينتظرون محاكمتهم أوائل العام المقبل. وما إن يُتاح مكان في قاعات المحكمة ويتوفر قضاة سنسعى جاهدين إلى المزيد من الخفض لذلك العدد من خلال البدء بمحاكمات جديدة. وأود أن أذكر بأن جميع القضايا الباقية تضم متهما واحدا لكل منها، وهو ما سيجعل مهمتنا أسهل.

وسيطلع المدعي العام أعضاء المجلس على آخر تطورات خططه لإحالة قضايا إلى سلطات قضائية وطنية. وأود أن أشير ببساطة إلى أنه حتى الآن لم تتلق الدوائر الابتدائية أية طلبات لمثل هذه الإحالات بموجب المادة ١١ مكرر. وسيقدم المدعي العام معلومات أيضا إلى المجلس بشأن المتهمين بصفة عامة واحتمالات اعتقالهم. وبالنسبة إلى هاتين المسألتين – إحالة القضايا واعتقال الهاربين – أود أن أشدد على أن تعاون الدول بكل تأكيد أمر ضروري للمحكمة. والإفلات من العقاب لمرتكبي الأعمال الوحشية الجماعية ليس خيارا ممكنا.

المجال الآخر الذي تعول فيه المحكمة على مساعدة الدول هو نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم. ويتذكر المجلس أن ثلاثة من متهمينا قد برئت ساحتهم. بالنسبة إلى الأول، السيد باغليشيما، ما زالت المحكمة ممتنة جدا للسلطات الفرنسية التي تكرمت بالموافقة على استقباله في وقت سابق. وفي الوقت الحالي، هناك شخصان برئت ساحتهما وما زالا في أروشا رغم تبرئتهما بحكم صدر في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، في محاكمة سيانغوغو. وأثناء إجراءات الاستئناف، تم وضعهما في منزل آمن حتى استكمال الجهود غير الموفقة لإيجاد بلد يستقبلهما. وينبغي للدول أن تعتبر أنها مسؤولية مشتركة عليها، وإسهام هام في العدالة الجنائية الدولية، أن تجد حلولاً بشأن نقل الأشخاص الذين تتم تبرئتهم.

لقد واصلت رواندا تعاونها مع المحكمة من خلال تسهيل التدفق المنتظم للشهود من كيغالي إلى أروشا وتوفير الوثائق ذات الصلة بإجراءات المحكمة. والمحكمة تقدر ذلك. وأود أيضا التذكير بأن برنامجنا للتوعية ما زال مجالا يحظى بالأولوية. ففي داخل رواندا، يقوم المركز الإعلام التابع للمحكمة في كيغالي بدور حيوي. وأحيلكم إلى تقريرنا السنوي العاشر (S/2005/534) للحصول على معلومات إضافية بشأن أنشطته. علاوة على ذلك، ما زالت المحكمة تستقبل الكثير من الوفود التي تمثل شرائح عديدة في المجتمع الرواندي. والمراقبة المباشرة للمحاكمات في أروشا وإجراء المناقشات مع مسؤولي المحكمة من الأمور الضرورية لتحقيق فهم أفضل لإسهامنا في العدالة والمصالحة.

أود أيضا أن أعيد التأكيد على ضرورة بناء القدرات داخل رواندا من أجل تعزيز النظام القضائي في بلد يواجه مهمة جليلة. وتؤدي المنظمات الحكومية وغير الحكومية دورا هاما في هذا المضمار.

أود أن اختتم بياني بإعادة التأكيد على أن المحكمة تتجه في مسارها السليم بالنسبة إلى استراتيجيتها للإنجاز. ونظل ملتزمين بالموعد النهائي لإتمام المحاكمات الذي حدده مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرنا لأعضاء المجلس على تأييدهم المستمر للمحكمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي موسى على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالانكليزية): إنه شرف عظيم لي أن أتواجد هنا مرة أخرى لأقدم تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وكما يعلم الأعضاء، فلقد تم تعميم تقييم كتابي، وأعتزم اليوم التركيز على المسائل الرئيسية. لقد كنت اضطر طوال السنوات الست الماضية أن أبلغ المجلس بأن الإخفاق في إيداع رادوفان كراجيتش وراتكو ماليديتش في الحجز القضائي لدى المحكمة هو العائق الرئيسي أمام نجاح عملنا. وحيث أننا نتقدم في تنفيذ استراتيجية الإنجاز، تزداد كل يوم أهمية تسليم هذين المتهمين إلى لاهاي، لأن أي تأخير إضافي سيؤثر في استراتيجية الإنجاز.

لقد قمت في ١٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.5199) بتقديم آخر تقييم لي إلى المجلس، وكان يشوبه التفاؤل الحذر. فلقد كان هناك زخم في ذلك الوقت، وكان اعتقادا مشروعا بأنه يمكن حل مسألة الهاربين بشكل كامل ونهائي في غضون بضعة أشهر. وكانت الحكومة الصربية، بصفة خاصة، قد أوجدت الأمل في تسليم راتكو ماليديتش إلى لاهاي قبل إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سيربرينتشا في ١١ تموز/يوليه، أو في موعد أقصاه أوائل أكتوبر. وهذا لم يحدث. وكان هناك أمل أيضا في أنه عقب تسليم ماليديتش إلى لاهاي ستتركز الجهود على رادوفان كراجيتش. وحسب علمي، لا توجد معلومات موثوق بها أو مؤكدة بشأن أي من هذين المتهمين، وليس لدي علم بأية محاولة موثوق بها للعثور عليهما واعتقالهما.

ليست لدى مكتب المدعية العامة ولاية واضحة لاعتقال المتهمين. ولكن ثمة مسؤولية على المحكمة، ومدعيتها العامة بصفة خاصة، عن كفالة تنفيذ أوامر الاعتقال ومحاكمة المتهمين. وحيث أن المحاكمات الغيابية غير مسموح بها في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يتعين تسليم المتهمين إلى لاهاي، سواء عن طريق الاعتقال أو الاستسلام الطوعي.

وكنت قد قررت في عام ٢٠٠١ البدء بتنفيذ أنشطة تعقب على نطاق ضيق لعدة أسباب. أولا، كانت هناك أوامر اعتقال عديدة متروكة دون تنفيذ. وفي ذلك الوقت، كان هناك ٢٤ متهما طلقاء. ثانيا، لم أكن أحصل على أية معلومات من الأطراف الأخرى ذات الصلة. وأخيرا، حيث كانت تتم في ذلك الحين صياغة استراتيجية الإنجاز أصبح واضحا أن اعتقال الهاربين سيكون شرطا أساسيا لنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية. ولذلك كان ضروريا لمكتب المدعية العامة أن يبني قدرات داخلية صغيرة ولكن فعالة.

وبقي الغرض من أنشطتنا في مجال التعقب ذا طابع تنسيقي بشكل رئيسي، لأن مكتبي لا يستطيع ولن يتمكن من بناء الموارد التقنية والبشرية التي تسمح لنا بتنفيذ عمليات استخبارية معقدة.

وعلى الرغم من مواردنا المحدودة، نجحنا في العثور على الهاربين في عدد من المناسبات. ولكن عندما يستدعي الأمر توفر قدر كبير من الموارد، لا بد لنا من التحول إلى الدول ذات الصلة، داخل المنطقة وخارجها، أو إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) وإلى قوات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي – وفي السابق، إلى قوة تحقيق الاستقرار – في البوسنة والهرسك. ونرسل بصورة منهجية ما يتوفر لدينا من معلومات إلى الهيئات الوطنية والدولية ذات الصلة. ومن المؤسف أننا نادراً ما نحصل على أية ردود فعل على المعلومات التي نوفرها. وبدأ مكتبي في الآونة الأخيرة تحديدا يتلقى بعض المعلومات. وبقدر ما أعلم، لم تتمكن هذه الدول ولا المنظمات الدولية حتى من الاقتراب من إلقاء القبض على كاراديتش أو ملاديتش. وحتى وقت قريب، كانت غير مستعدة لتقديم معلومات مفيدة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن هذين الهاربين أو تنسيق الجهود. وبوسعي أن أُقدم أمثلة عديدة توضح هذا الوضع المعطِّل، ولكن، ليس هذا هو المكان المناسب أو الوقت المناسب للدخول في التفاصيل. بيد أنه بعد ١٠ سنوات من الفشل، من المشروع أن نسأل أنفسنا ما هي الأخطاء التي ارتكبناها وما الذي يمكن أن نعمله على وجه أفضل.

من الواضح لجميع المراقبين المطلعين أنه لم تتوفر في أول سنة بعد إصدار لوائح الاتهام إرادة سياسية لدى السلطات المحلية في جمهورية صربسكا وصربيا أو لدى القوات الدولية الموجودة في البوسنة والهرسك لإلقاء القبض على كاراديتش وملاديتش. وكان متصوراً أن إلقاء القبض

على أي منهما سيؤدي إلى تقويض الاستقرار في البوسنة والهرسك وتقويض أمن القوات الدولية. ومن الحقائق الموثقة جيداً أن كارادیتش وملاديتش كانا يتنقلان بحرية في جمهورية صربسكا بعد عامين من إصدار لوائح الاتهام ضدهما. بل إن كارادیتش كان يجري مقابلات ويدير حزباً ويمارس أعمال الدولة بمعرفة كاملة من جانب المجتمع الدولي. بل إن ملاديتش شارك في احتفالات عسكرية. ومنذ عام ١٩٩٨ فصاعداً، أصبحت تحركات كارادیتش أكثر سرّية وأصبح مكان وجوده غير معروف، بينما يحتمل أن يكون ملاديتش نقل مقر إقامته الدائمة في تلك الفترة إلى صربيا. وفي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، بُذلت جهود لترتيب استسلام كارادیتش طوعاً، ولكنه قطع كل الاتصالات في النهاية. ولم يعبر المجتمع الدولي عن الإرادة السياسية لتقديم كارادیتش وملاديتش إلى العدالة إلاّ بعد سقوط ميلوسفيتش في عام ٢٠٠٠. بيد أن هذه الإرادة السياسية لم تترجم أبداً إلى إنشاء الآليات التي تعمل بفعالية الضرورية لتحقيق هذا الغرض.

ما هي جوانب النقص الرئيسية؟

أولاً، إن توزيع المعلومات على الجهات الفاعلة المعنية، المحلية والدولية، غير كافٍ. وجهود جمع المعلومات تُبذل على الصعيد الوطني، وتتشدد مختلف السلطات الوطنية بالاحتفاظ بالمعلومات الاستخبارية لنفسها. وبصورة عامة، لا يتم تشاطر المعلومات مع جهات فاعلة أخرى – وقطعاً لا يتم تشاطرها مع مكتبي – لا سيما عندما تكون المعلومات مهمة. ونتيجة لذلك، لا نستطيع مقارنة المصادر والمعلومات التي تمكننا من تحقيق تقدم في تحديد مكان وجود كل من كارادیتش وملاديتش. وبعد إجراءات بطيئة وتأخير طويل، أخيراً أُتيح لمكتبي في الآونة الأخيرة وصول جزئي لمعلومات مفيدة حصلت عليها ناتو، وفي وقت سابق معلومات حصلت عليها قوة تحقيق الاستقرار. وهذه المواد مفيدة لتكوين صورة عن نمط تحركات كل من كارادیتش وملاديتش، وعن الجهات التي يتصلان بها وعن شبكاتيهما. وأحياناً يسمع مكتبي من وسائط الإعلام عن وجود وثائق مهمة ضبطتها القوات الدولية في البوسنة والهرسك. والأسباب التي سيقت لتبرير هذه الممارسات غير المساعدة هي ضرورة حماية مصادر وأساليب عمل حساسة، وكذلك الاشتباه في أن هذه الوثائق والمعلومات الاستخبارية قد يجري تسريبها إذا وصلت إلى مكتب المدعي العام.

والحفاظ على درجة عالية من السرية شرط مفهوم بالنسبة للأنشطة الاستخبارية عندما قد يؤدي الإفصاح عن الوثائق أو المعلومات في وقت مبكر إلى تعريض حياة الأفراد المشاركين في هذه الأنشطة للخطر ويعرض عمليات إلقاء القبض للفشل. بيد أن معظم المعلومات التي تجمع في عمليات البحث أو أنشطة جمع المعلومات ليست حساسة إلى هذه الدرجة من منظور ميداني. كما أنه نادراً ما يجري تشاطرها مع آخرين. فضلاً عن ذلك، أثبت مكتب المدعي العام في السنوات الأخيرة أنه قادر على تناول المعلومات الاستخبارية على نحو مناسب لتيسير الاستسلام للسلطات الوطنية. وقد عجّلت المعلومات التي وفرها مكتبي في استسلام ليوبشا بيرا ومومير نيكوليتش وميلان لوكيتش، على سبيل المثال لا الحصر. وقد يتذكر المجلس أن موظفي مكتبي التقطوا صوراً لغوران هادزيتش في الوقت الذي جرى تحذيره ولاذ بالفرار.

نقطتي الثانية، عدا عدم تشاطر البيانات في حد ذاتها، لا تبذل جهود للتنسيق أيضاً، ولهذا تأثيرات ضارة. ففي البوسنة والهرسك مثلاً، حيث لم نتمكن من معرفة ما هي الجهات التي تتعقب كارادیتش وملاديتش وما الذي تقوم به، طلبنا من السلطات المحلية تنفيذ تدابير مراقبة معينة. وفي ذلك الوقت، تدخل طرف ثالث، دون التشاور مع مكتبي ودون إبلاغه، طالباً من تلك السلطات المحلية وقف تنفيذ هذه

التدابير. ومحاولاتي للحصول على تفسير لم تلق أي إجابة. هذه الثغرة في الاتصالات تغذي الفوضى ولن تؤدي إلى نتائج إيجابية. ويعرف كاراديتش، على وجه الخصوص، معرفة تامة هذا الأسلوب غير المنظم الذي يستعمله المجتمع الدولي في ملاحقته له، ويستفيد منه استفادة تامة. ففي رسالة غير مؤرخة لم تصل إلى مكتبي إلا في الآونة الأخيرة، ولكن من المحتمل أنها كُتبت بعد اختفائه بفترة قصيرة، حيث كتب أحد مؤيديه المقربين يخاطبه قائلاً،

”علمت من مصدر ما أن قوة تحقيق الاستقرار لا تتخذ إجراءات في حالات معينة إلا بموافقة حكوماتها، لا موافقة مركز معين. وهذا ينبغي الاستفادة منه ... . استبعد أي نوع من الاتصالات إلا من خلال البلدان. واستناداً إلى ما يمكن معرفته بوسائل شتى، أعتقد أن هناك إجراء من نوع ما موجه لإلقاء القبض عليك إلا أنه ذو طابع محدود، وسيتجنبون أية إجراءات دراماتيكية تنطوي على مخاطرة“.

لقد خطط جيداً بالفعل.

ثالثاً، لم يعد القبض على رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش أولوية عالية للمجتمع الدولي إلى حد يبرر أن تُخصص لها موارد فنية وبشرية كبيرة. فقد غادرت منطقة البلقان معظم عناصر الاستخبارات الدولية. ولذلك، يجب أن نعتمد بصورة رئيسية على السلطات المحلية في جمهورية صربسكا وفي صربيا والجبل الأسود للقيام بعمليات إلقاء القبض. وحتى الآونة الأخيرة، لم تتوفر لدى أي طرف من هذه الأطراف الإرادة السياسية لملاحقة كاراديتش وملاديتش ملاحقة جادة. وقد تغير هذا الآن، على المستوى الخطابي على الأقل. فقد صدرت بيانات عديدة عن زعماء سياسيين، وحتى زعماء دينيين، صرب ومن صرب البوسنة جاء فيها أن كاراديتش وملاديتش يجب أن يمثلا أمام المحكمة الدولية في لاهاي. بيد أن هذه النوايا التي أعرب عنها الزعماء لم ترشح بالضرورة إلى جميع طبقات المؤسسات المعنية.

ولتلخيص أهم المسائل، تشاركني الآن في تعقب كاراديتش وملاديتش حكومة صربيا والجبل الأسود وسلطات البوسنة والهرسك ذات الصلة. ويوفر المجتمع الدولي، من خلال استخدام شروط معينة، حوافز سياسية للسلطات المحلية لإلقاء القبض على هذين الشخصين اللذين صدرت ضدهما لوائح اتهام. وبالنسبة للمسائل الميدانية، كانت مشاركة المجتمع الدولي ضئيلة جداً، أقله على مدى العامين الماضيين. وأنا مستعد لتقديم مزيد من التفاصيل إلى البلدان، ولكن لا ينبغي مناقشة هذه التفاصيل في اجتماع عام.

وعلى أساس هذا التقييم، أود أن أقدم، كحلول ممكنة، بعض الاقتراحات المتعلقة بالجهود التي بذلتها في الأشهر الأخيرة على الرغم من مواردي المحدودة.

أولا، يجب إنشاء أو إحياء آليات تتيح إمكانية التخطيط الهادف وتبادل المعلومات بين المشاركين في أنشطة جمع المعلومات الاستخبارية. إن السلطات الوطنية ذات الصلة داخل المنطقة وخارجها والمنظمات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ينبغي أن تتكاتف في وضع آلية لتشاطر المعلومات عن كارادزيتش وميلاديتش. ومنذ الربيع الماضي بادرتُ بتشجيع صربيا والجبل الأسود وإدارات الخدمات ذات الصلة في البوسنة والهرسك على تكثيف تعاونها، فيما بينها ومع مكتبي. وقد أسفر ذلك فعلا عن بعض النتائج، ولكن ينبغي بذل مزيد من الطاقة في ذلك الجهد. وأتوقع أن تشارك أيضا كل الجهات الفاعلة الدولية في المنطقة في هذا الجهد المنسق. يجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تتعاون في النهاية بعضها مع

بعض ومع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تشاطر المعلومات فورا عن مكان الهاربين وأيضا في تنسيق العمليات ضد الهاربين أو الشبكات المؤيدة لهم. وأقمتُ علاقة مثمرة على أعلى المستويات مع القيادة المدنية والعسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ذلك السياق، وأعتقد أن الحالة بدأت مؤخرا في التحسن.

ثانيا، إن الجهود الراهنة الرامية إلى قطع شبكات التأييد التي تحمي كارادزيتش وميلاديتش تجب مواصلتها بنشاط كبير. ومكتبي على اتصال بالناتو وبقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في سراييفو، ونعمل على تنفيذ برنامج مشترك في هذا السياق. ولكن يحتمل احتمالا أكبر كثيرا أن تثمر الاستراتيجية لو كمُلتها أنشطة استخبارية وعملياتية فعالة. وفضلا عن ذلك فإنها تأتي متأخرة. هذه الاستراتيجيات الشاملة كان ينبغي أن تكون قد وُضعت قبل وقت طويل.

ثالثا، إن دولتَي البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود يجب أن تكونا مساءلتين عن عدم تقديم رادوفان كارادزيتش وراتكو ميلاديتش إلى المحاكمة. في النهاية فإن المسؤولية هي مسؤوليتهما، وسيحتاج المجتمع الدولي على نحو متزايد إلى قصر مشاركته على أداء دور داعم في تلك العملية. تبيّن التجربة أن الضغط السياسي من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هو العامل الأكثر أهمية الذي يشجع دول يوغوسلافيا السابقة على نقل المتهمين إلى لاهاي. والنصف الأول من سنة ٢٠٠٥ أظهر في الواقع مدى فعالية الضغط الدولي. ومن سوء الحظ أن مواعيد زمنية معدودة قد مرّت في النصف الثاني من السنة، بما في ذلك تكريم ضحايا سريبرينيتشا والذكرى السنوية لاتفاقي دايتون-باريس وبداية المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي وصربيا والجبل الأسود، ولكن لم يسجل أي تقدم يذكر بشأن كارادزيتش وميلاديتش. وبالنظر إلى أن أهم زعيمين مسؤولين عن أفظع الجرائم لا يزالان طليقين فيجب على المجتمع الدولي أن يبقى ملتزما تماما.

وبوصفي المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يُتوقع مني أن أبذل قصارى الجهد لمحاكمة كل المتهمين. ولكن لا يوجد نظام قضائي محلي يتمتع فيه المدعي العام بسلطات قسرية محدودة إلى ذلك الحد ولا يستطيع أن يأمر قوات الشرطة بجمع المعلومات الاستخبارية أو بإلقاء القبض على أفراد متهمين. دعوني أؤكد على أن كل الدول يجب عليها قانونا، بمقتضى المادة ٢٩ من النظام الأساسي، أن تمتثل بدون أي تأخير غير ضروري لاي طلب للمساعدة. وفضلا عن ذلك، فإن القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ يطلب إلى جميع الدول

”أن تكثف تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتقدم إليها كل المساعدة اللازمة، لا سيما فيما يتعلق بتسليم رادوفان كارادزيتش وراتكو ميلاديتش وجميع المتهمين الآخرين، للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة“. (القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الفقرة ١).

وإذا كانت الدول التي لديها سلطة تحديد مكانهما غير معنية بتوفير المعلومات أو، بخلاف ذلك، بالتعاون مع مكتبي في التحري فإن ذلك يجعل يقينا الوفاء بولاية المحكمة مستحيلا. هذا التقييم يعكس الحالة المتعلقة بكارادزيتش وميلاديتش والهاربين الآخرين الذين هم في متناول يد صربيا والجبل الأسود، وبوسنة والهرسك. إن غوران هاجيتش وزدرافكو توليمير وستويان زوبلاجنين كلهم في متناول يد سلطات صربيا والجبل الأسود. وينبغي أن يحاكم توليمير مع الأشخاص الثمانية المتهمين معه باقتراف الجرائم في

سريبرينيتشا. ونقل جورجيفيتش ملح لأنه سيحين وقت الشروع في محاكمته أيضا قرب منتصف السنة القادمة. وفيما يتعلق بزوبلاجنين فإنني أخطّط أن تجري محاكمة مشتركة مع متهم، هو ميكو ستانيسيتش، الذي مثُل فعلا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومن المؤسف أن التعاون من صربيا والجبل الأسود قد تدهور في الأشهر الأخيرة. لا توجد خطة عمل جادة وواضحة بشأن الهاربين. وفضلا عن ذلك لا يوجد تنسيق بين سلطات اتحاد الدولة وحكومتَي الجمهوريتين، والتنافس بين الوكالات المعنية ملموس. والمعلومات المنقولة إلى مكتبي قليلة وغير مقنعة. وجيش صربيا والجبل الأسود لا يزال يعيق، بنشاط وعلى نحو سلبي، تعاون صربيا والجبل الأسود مع المحكمة الجنائية الدولية. والسلطات المدنية الصربية تعترف اليوم بأن الجيش بوصفه مؤسسة كان يحمي راتكو ميلاديتش حتى وقت متأخر، على الأقل حتى أيار/مايو ٢٠٠٢. وتقول السلطات بأن هذه الحالة لم تعد قائمة. ولكن فيما يتعلق بمسائل أخرى، على سبيل المثال إمكانية الوصول إلى الوثائق العسكرية، أو ملفات ميلاديتش العسكرية والطبية، أو الوثائق المتعلقة بكوسوفو، فإن السلطات العسكرية في صربيا والجبل الأسود تعترض طريق التعاون مع مكتبي، على الرغم من الجهود الباعثة على الإعجاب التي يقوم بها رئيس مجلس التعاون الوطني والتوكيدات التي قدمتها السلطات المدنية إليّ.

وألاحظ أن السلطات أعطت مرة أخرى، لدى الزيارة التي قمت بها مؤخرا لبلغراد، توكيدات مفادها أننا سنُمنَح إمكانية الوصول إلى تلك المواد، ولكن سنرى ما إذا كانت هذه التوكيدات سيتم الوفاء بها. ولكن طلبتُ من دائرة المحكمة، بالنظر إلى رغبة السلطات حتى الآن عن تزويدي بتلك المواد، أن تصدر أوامر ملزمة. ومن سخرية الأقدار أن بعض المواد يوفرها أحيانا شهود الدفاع في قضية ميلوسيفيتش. ممنْ حصلوا عليها، إن لم يكونوا حصلوا عليها من الذين يرفضون تزويدنا بها؟

وفي كوسوفو أيضا يواجه مكتبي صعابا في التمكن من الوصول إلى الوثائق من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأحيانا تُعَدّ للطبع أو توصَل على نحو يجعل من غير الممكن استعمالها في المحكمة. والتعاون الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في حماية الشهود لم يكن أحيانا كافيا. وفضلا عن ذلك، فإن مكتبي ليس لديه اقتناع بأن بعثة الأمم المتحدة تمارس على النحو الواجب السيطرة على الشروط التي وضعتها دوائر المحكمة للإفراج المؤقت عن هارادیناج.

وفي الواقع أن إرهاب الشهود، كما لاحظ أيضا السفير كاي إيد في تقريره الذي قدمه مؤخرا، مشكلة خطيرة في كوسوفو. إنه واسع الانتشار ومنتظم وله أثر خطير جدا في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. في قضية ليماج رفض بضعة شهود في النهاية المثول وتقديم الشهادة أمام المحكمة، أو انسحبوا أو غيروا شهادتهم لإرهابهم أو لأنهم كانوا خائفين.

إن إلقاء القبض على الهاربين الستة المتبقين والوصول إلى وثائق رئيسية وشهود هما مسألتان تؤثران تأثيرا عميقا في استراتيجية الإنجاز. وهما تتجاوزان إلى حد كبير حدود سيطرتنا على الرغم من أن مكتبي يواصل استخدام كل الوسائل المتاحة لديه للسعي لإحراز التقدم صوب القاء القبض عليهم. أننا نواجَه ببِنى قوية ليس لديها اهتمام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن المسائل التي هي تحت سيطرة المحكمة الجنائية الدولية دعوني أذكر ثلاثة ميادين أحرز فيها التقدم الكبير منذ تقريري الأخير.

أولا، ما زلنا نتابع على نحو مثابر سياستنا الرامية إلى إحالة القضايا التي تنطوي على متهمين من الدرجة المتوسطة

والأدنى إلى الولايات الوطنية. وهناك ثلاث قضايا تتضمن أربعة متهمين حولت إلى محكمة الدولة في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وثمة ستة التماسات أخرى تشمل ١٢ متهما تنتظر البت فيها أمام دوائر المحكمة. ونحن نعد أيضا لنقل القضايا التي لم توجه فيها أي تهم لكرواتيا وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبوسنة والهرسك. وسيرجع إلى السلطات القضائية المحلية أمر تقرير ما إذا كانت ستكمل التحقيقات وتقدم القضايا إلى المحاكمة.

ثانيا، اضطلعنا بعملية لتوفير الوقت والموارد. فاقترحنا على الدوائر بأن تضم معا قضايا معينة لجرائم تستند إلى أسس متماثلة. وقد شمل أحد الالتماسات سبعة متهمين منهم ديورديفتش، الذي ما زال للأسف مطلق السراح في روسيا، وقبلته دوائر المحكمة.

وهناك التماس آخر يشمل تسعة متهمين منهم توليمير، وهو مطلق السراح في صربيا، قبلته الدوائر أيضا. ومن المقرر أن تبدأ المحكمتان في منتصف عام ٢٠٠٦ تقريبا.

ثالثا، اتخذنا خطوات لتحقيق تكيف هيكل المكتب وإدارته مع تطوير استراتيجية الإنجاز. وسيشهد عام ٢٠٠٦ المقبل أكثر الفترات ازدحاما في تاريخ المحكمة. ونحن نتوقع أن نقوم بمحاكمة أكثر من ٣٣ متهما، مقارنة بعام ٢٠٠٥ حيث قمنا بمحاكمة ١٢ متهما. وعلى الرغم من هذا النشاط المتزايد، جرى تخفيض ملموس لعدد الموظفين في مكتب المدعي العام في أعقاب انتهاء المرحلة الأولى من استراتيجية الإنجاز. وقد خُفض حجم شعبة التحقيقات بنسبة ٣٧ في المائة، أي ما يساوي ٧٩ وظيفة. وعلاوة على ذلك، فقد اقتُرح في إطار ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إعادة توزيع ١٥ وظيفة من شعبة التحقيقات إلى شعبة الادعاء وقسم الاستئناف.

وأود أن أعرب عن شكري لحكومتي كرواتيا وأسبانيا على تسليمهما أنتي غوتوفينا إلى لاهاي. كذلك أقدم امتناني للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لتقديمهم الدعم السياسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي أسهم كثيرا في تحقيق تلك النتائج. وسيكون القبض على غوتوفينا أمرا إيجابيا لاستراتيجية الإنجاز وسأطلب من الدوائر أن تضم قضيته إلى قضيتي سيرماك وماركاك وهما جنرالان كرواتيان آخران سابقان رهن الإفراج المؤقت حاليا. وسنعمل على توفير قدر كبير من وقت وموارد المحكمة.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، زودتني السلطات الكرواتية بدليل لا يمكن أن يدحض عن أن أنتي غوتوفينا يقيم في أسبانيا. وأجرت كرواتيا اتصالا مباشرا مع السلطات الأسبانية، وسرعان ما عرفنا أنه موجود في جزر الكناري. وقد أبلغت المجلس في حزيران/يونيه أن كرواتيا ستعتبر متعاونة تماما سواء كان غوتوفينا في لاهاي أو إذا زودتني كرواتيا بمعلومات استخبارية يعتد بها عند تحركاته. ونظرا لأن هذا الشرط الأخير قد تم تلبيته في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، فيسعدني أن أبلغ فرقة عمل الاتحاد الأوروبي لكرواتيا بأن كرواتيا تعاونت معنا تعاونا كاملا بحق. ولأسباب عملية، اقتصرت التفاصيل على حلقة ضيقة في زغرب وأسبانيا ولاهاي. وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، قبض على غوتوفينا في جزيرة تينيريف في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ويبين نجاح النتيجة التي أسفرت عنها هذه العملية أن المنهجية كانت سليمة.

وتصلح هذه المنهجية كنموذج يمكن أن يساعدنا على التغلب على الصعوبات التي تواجهنا في البوسنة والهرسك وفي صربيا والجبل الأسود. وكان مفتاح النجاح يكمن في مزيج من الحوافز الدولية، قدمت في معظمها على أساس سياسة الاتحاد الأوروبي الثابتة التي تربط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالتعاون التام مع المحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة، إلى جانب خطة عملية فعالة مشتركة بين كرواتيا والمحكمة الدولية. وقدمت الولايات المتحدة أيضا دعما قيما بإصرارها على أن كرواتيا لا يمكن أن تنضم إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قبل أن يصل غوتوفينا إلى لاهاي.

وباستثناء إسبانيا، لم يحدث تدخل من أطراف فاعلة خارجية حتى نهاية أيلول/سبتمبر. وبعد أن أرجأ الاتحاد الأوروبي، في آذار/مارس من هذا العام، البدء بالمحادثات المتعلقة بانضمام كرواتيا، وضعت السلطات الكرواتية بالاشتراك مع المحكمة خطة عملية وبدأ تنفيذها في نيسان/أبريل. وقام بتنسيق العملية عدد محدود من الجانب الكرواتي من الأفراد ذوي القدرة الحركية والمهنية العالية تحت رئاسة المدعي العام للدولة، الذي حصل على المساندة الملائمة القوية من القيادة السياسية وكان أولئك الأفراد مخولين بإعطاء الأوامر للحصول على جميع الخدمات ذات الصلة. وأُنشئت مع مكتبي علاقة متينة من الثقة، تستند إلى الشفافية التامة. ولم يشارك في العملية سوى عدد صغير من أفراد مكتبي — وعلى رأسهم شعب التحقيقات.

وبعد البدء بتنفيذ العملية، تلقينا أكثر من ١٠٠ تقرير من مختلف الوكالات الكرواتية تميزت معظمها بنوعية مهنية جيدة. واستُعرضت تلك التقارير في لاهاي، وأُبديت اقتراحات لتوجيه المزيد من العمل. وقد أدى الجمع بين الإرادة السياسية والفعالية العملية إلى تحقيق النتائج.

وختاما، فقد ظللنا على مدى ١٠ سنوات نواجه تحديات منهجية خطيرة في جهودنا الرامية إلى القبض على كارادتش وملادتش. ولا توجد آلية للتنسيق ولا توجد حتى الرغبة في تنسيق مختلف الأنشطة، ناهيك عن التشارك في معظم المعلومات الأساسية.

وعلى مدى ١٠ سنوات ظل المجتمع الدولي يلعب مع كارادتش وملادتش لعبة القط والفأر. وفي معظم تلك السنوات اختارت القطط أن تضع عصابة على أعينها، وأن تنشب مخالبها في بعضها البعض وتتيح للفأر أن يهرب من جحر إلى آخر. وقد آن الأوان لأن تخلع القطط العصابة من فوق أعينها وآن الأوان الآن لأن يقوم المجتمع الدولي والحكومات المحلية، ولا سيما حكومات صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا بعمل ملموس للعثور على الأماكن التي يختبئ فيها أولئك الهاربون، وأن يلقى القبض عليهم ويحالوا إلى المحكمة، حتى يمكنها إقامة العدل الذي وعد به مجلس الأمن شعب يوغوسلافيا في عام ١٩٩٣. وقد آن الأوان الآن لأن تكف القطط عن المعاناة من سخرية الفأر منها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة ديل بونتي على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا.

أعطي الكلمة للسيد حسن بو بكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): من دواعي إحساسي العميق بالفخر أن أتيحت لي هذه الفرصة لكي أبلغ مجلس الأمن مرة أخرى بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

منذ تقريرنا الأخير الذي قدمناه إلى المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، جرت عدة تطورات هامة تتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز التي حددت في وثيقة استراتيجية الإنجاز المنقحة التي قدمها سعادة القاضي أريك موسى، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عقب مشاورات مع مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وقد أُبرزت هذه التطورات أيضا في الخطاب الذي ألقاه اليوم أمام المجلس.

وخلال هذه الفترة، تمكنا من البدء بإجراء محاكمات جديدة، وانتهينا من الادعاء في بعض القضايا بعد إجراء محاكمة كاملة أو بناء على تفاوض للإقرار بالذنب، وتم القبض على بعض المتهمين، وسجلنا تقدما مطردا في المحاكمات الجارية الآن لما يعد أكبر عدد على الإطلاق من المتهمين الذين قدموا إلى المحاكمة في وقت متزامن في تاريخ المحكمة.

وقبل ستة شهور، أبلغت مجلس الأمن بأن تركيز مكتب المدعي العام في الشهور المقبلة سيكون على ضمان سير القضايا الحالية على نحو يتسم بالكفاءة، والإعداد لقضايا من تبقى من المتهمين لكفالة التأهب لمحاكمتهم، والاضطلاع بكفاءة بتعقب المتهمين الهاربين والقبض عليهم، والبدء بإجراءات الإحالة بمقتضى المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة في ما يتعلق بالمتهمين المحالين إلى ولايات قضائية وطنية لمقاضاتهم وسيظل هذا التركيز قائما.

وبالإضافة إلى هذه المجالات، يجري أيضا النظر في الادعاءات الموجهة ضد الجبهة الوطنية الرواندية. وعقب تقييم نتائج التحقيقات السابقة، أصبح من الضروري القيام بتحقيقات إضافية في الادعاءات. وهذه التحقيقات جارية بالفعل. وقد أجريت مناقشات مع ممثل الحكومة الرواندية تتعلق بالخيارات المتاحة للمقاضاة في أي قضايا قد تنشأ نتيجة لهذه التحقيقات.

وبذلت خلال الستة أشهر الماضية جهود كبيرة من قبل موظفي مكتب المدعي العام لضمان أن تكون القضايا الباقية جاهزة لإجراء المحاكمة. وقد أسفر ذلك عن ازدياد البعثات التي قام بها الموظفون من أجل الوصول إلى الأماكن التي يتواجد فيها الشهود وإعادة تأكيد توفرهم للمثول أمام المحكمة. وسيبقى مثل هذا العمل التحضيري للقضايا أحد الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها مكتبي. وفي الوقت الحاضر، محور اهتمامنا ينصب على ضمان أن قضايا ستة متهمين آخرين ستكون جاهزة لبدء محاكمتها في عام ٢٠٠٦، رهنا باستعداد الدفاع وتوفر الحيز المناسب من غرف المحكمة.

وأما المحاكمات الجارية فإنها تسير سيرا مُرضيا، وما لم تحدث تأخيرات لأسباب غير متوقعة قد تنشأ، فإننا نتوقع أن جلسات الاستماع للقضايا الرئيسية التي في كل واحدة منها عدة متهمين، على الأقل القضايا ''العسكرية - الأولى''، و ''الحكومية - الثانية''، وقضية ''بوتاري'' - التي تنطوي كل واحدة منها على محاكمة، على التوالي، أربعة وأربعة وستة متهمين - ستنتهي قبل نهاية عام ٢٠٠٦. والانتهاء من جلسات الاستماع تلك سيتيح متسعا كبيرا لبقية القضايا كي تعالج ويُنتهي منها بحلول عام ٢٠٠٨.

وبعد الانتهاء من تحقيقات جديدة في نهاية عام ٢٠٠٤، فإن مِلاك شعبة التحقيق في كيغالي سيُخفض تخفيضا كبيرا في سياق ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ثم من جديد في عام ٢٠٠٨. وكما أبلغت المجلس في تقريري في حزيران/يونيه، فإن من الضروري الإبقاء على مقدرة ما لدى الشعبة، وإن يكن بأعداد متناقصة إلى حين الإغلاق في عام ٢٠١٠، وذلك لسد احتياجات دعم المحاكمات، ودعم الاستئناف، واقتفاء أثر الهاربين من العدالة، بالإضافة إلى إدارة شؤون الشهود والمصادر السرية.

أما مسألة التفاوض على إجابات الأشخاص المتهمين بالإقرار بالذنب، فتبقى عنصرا هاما من استراتيجية الإنجاز. ومنذ أن قدمنا آخر تقرير إلى المجلس، تفاوض مكتبي بنجاح مع بول بيسينجيمانا، وهو عمدة سابق لمدينة جيكورو، على إقراره بالذنب. وفي يوم الأربعاء ٧ كانون الأول/ديسمبر، مثل أمام قاعة المحاكمة، التي قبلت اتفاق الإقرار بالذنب. وهكذا، تصبح هذه هي الحالة الثانية من حالات الإقرار

بالذنب التي تم إبرامها في بحر هذا العام. وتجري الآن مفاوضات مع بضعة أشخاص آخرين متهمين، وما زلت متفائلا أنه سيتم عما قريب إبرام اتفاقات أخرى يُقر بموجبها المتهمون بذنوبهم.

وبعد فترة وجيزة من آخر تقرير قدمته إلى المجلس في حزيران/يونيه من هذا العام، قمت بتسليم ملفات ١٠ قضايا إلى المدعي العام الرواندي كي ينظر في محاكمة تلك القضايا أمام المحاكم الرواندية، وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر – أي في الشهر الماضي ليس إلاَّ – سلمت خمسة ملفات إضافية إلى المدعي العام. وهذا يجعل عدد ملفات القضايا التي سلمتها حتى الآن إلى رواندا ٣٠ ملفا. وهي ملفات أشخاص مُستهدفين خضعوا للتحقيق دون أن توجه إليهم تهم رسمية أو يلقى القبض عليهم. وتشكل الملفات الـ ٣٠ جزءا مما يبلغ على الأقل ٤٥ ملفا سأسعى إلى إحالتها إلى الولايات القضائية الوطنية إما بموجب المادة ١١ مكرر المتعلقة بالمتهمين رسميا بجنايات أو بتسليم ملفات قضائية إلى سلطات الادعاء العام الوطنية فيما يتعلق بالأشخاص من غير المتهمين رسميا بجنايات.

وأحلت أيضا قضيتين إلى ولاية قضائية أوروبية كانت قد وافقت على النظر في تقديم الأشخاص المستهدفين إلى المحاكمة. هذا بالإضافة إلى قضية كانت قد أحيلت فعلا إلى ولاية قضائية أوروبية، وقد بدأت محاكمتها بالفعل. وتجري حاليا مراجعة ثلاثة ملفات قضايا أخرى بقصد إحالتها إلى ولايات قضائية وطنية أخرى. وأما القضايا الباقية الآن للنقل فتتعلق بأشخاص وجهت إليهم تُهم رسمية بجنايات، خمسة منهم قيد التوقيف، بينما ثمانية آخرون ما زالوا أحرارا. وقد تتغير هذه الأرقام في الأوقات المناسبة.

وتستند إحالة المتهمين رسميا بجنايات بموجب المادة ١١ مكرر من النظام إلى أمر يصدر عن قاعة المحكمة إلى دولة ما تكون قادرة ومستعدة لقبول ومحاكمة تلك القضايا مع ضمانات بتوفير محاكمة نزيهة وبعدم تطبيق عقوبة الإعداد. ولذلك، فإن نجاح تلك الاستراتيجية يعتمد بصفة أساسية على تعاون الدولة.

ولم يتمكن مكتبي حتى الآن من تقديم أية طلبات بموجب المادة ١١ مكرر لنقل المتهمين رسميا بجنايات، على نحو ما كنا نتمنى هذا العام، نظرا لأنه لم تتوفر حتى الآن دولة تكون قادرة ومستعدة في آن واحد على تولي هذه القضايا. وما زلنا بانتظار ردود من بلدين أوروبيين بعثت إليهما طلبين كي يوافقا على محاكمة عدد من القضايا التي تقع ضمن تلك الفئة.

كما أنني تلقيت ضمانات من جديد بأن رواندا ستبقى مستعدة لتلقي قضايا أشخاص متهمين رسميا بجنايات تنقل إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بموجب المادة ١١ مكرر، وأنها ستتخذ التدابير الضرورية فيما يتعلق بضمانات إجراءات محاكمة نزيهة وإلغاء عقوبة الإعدام من أجل تمهيد السبيل للبدء في هذه العملية.

وبالإضافة إلى اتخاذ هذه التدابير، بالطبع، فإن رواندا ستحتاج إلى موارد كبيرة لمساعدتها في تطوير مقدرة نظامها القانوني كي يتمكن من القيام بمحاكمة قضايا من ذلك النوع محاكمة سليمة. ونَمَّت مشاوراتي مع ممثلي الاتحاد الأوروبي في كيغالي، رواندا، وكذلك مع ممثلي بلدان أخرى، عن وجود التزام من جانب تلك البلدان بمساعدة رواندا في ذلك الشأن. وهذا أمر نرحب به ترحيبا شديدا. وينبغي بذل الجهود على وجه الاستعجال لضمان التخلص من كل العقبات التشريعية وغيرها التي تقف في سبيل إحالة القضايا إلى رواندا كي يسمح ذلك بتنفيذ تلك السياسة في بواكير السنة القادمة.

وقد أسفر تطبيق برنامج أُعيد تنشيطه لاقتفاء آثار المطلوبين عن تحقيق مكاسب في الأشهر الستة المنصرمة. فمن بين الأشخاص الثمانية الجدد المتهمين رسميا بجنايات، أُلقي القبض على ثلاثة منهم هم الآن قيد التوقيف لدى المحكمة. وقد ألقي القبض على جوزيف سيرو غندو، المدير الفني السابق والعضو المؤسس لهيئة الإذاعة والتلفزيون الحرة لميل كولتز (RTLM) سيئة السمعة، في غابون، وذلك بفضل مساعدة من سلطات إنفاذ القوانين الغابونية. وأود أن أسجل رسميا تقديرنا لحكومة جمهورية الغابون على ما أبدته من تعاون قوي مع المحكمة في سبيل إلقاء القبض على طريد العدالة هذا ونقله إلى المحكمة.

كما أن ميشيل باغاراغازا، وهو مدير سابق لهيئة صناعة الشاي الوطنية وعضو في مجموعة القوة ''أكازو'' السرية التي كانت تقف وراء الحكومة السابقة، وكاليكستي طاليما نزيرا، وزير الداخلية بالإنابة سابقا خلال الإبادة الجماعية، استسلما أيضا إلى المحكمة وتم توقيفهما لديها وذلك بعد أن قام فريق اقتفاء الأثر في مكتبي بالاهتداء إلى أماكن وجودهما.

ومع ذلك، فإن اقتفاء أثر الفارين من العدالة وإلقاء القبض عليهم يبقى تحديا رئيسيا تواجهه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إذ لا يزال هناك ١٩ متهما رسميا بجنايات أحرارا، كثير منهم، وفقا لمصادرنا، ما زالوا يختبئون في مناطق يستعصى الوصول إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين هؤلاء ممن ما زالوا طلقاء فيليسيان كابوغا، وهو رجل أعمال كرس قدرا كبيرا من موارده لتمويل الإبادة الجماعية. وقد وجهت إليه رسميا تهمة جناية بسبب دوره في إنشاء وتمويل وإدارة راديو ''RTLM'' الذي كان يبث ''الكراهية''، وفي تمويل وتسليح وتوفير الدعم اللوجستي لقوات ''أنتيراهاموي'' من أجل الهدف المعلن لها والمتمثل في إبادة التوتسي والمعتدلين من الهوتو. ولا بد من التذكير بأن مجلس الأمن دعا، في الفقرة ٣ من منطوق قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، جميع الدول، ولا سيما كينيا، من بين دول أخرى، إلى

> ''أن تكثف التعاون مع وتقدم كل المساعدة اللازمة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك ... الجهود الرامية إلى تقديم فيليسيان كابوغا وجميع المتهمين الآخرين إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا''.

وتلك الدعوة من مجلس الأمن وضعت بلا شك على أساس الصلات الوثيقة التي كانت لكابوغا مع كينيا منذ عام ٢٠٠٢، عندما تحدثت تقارير عن أنه كان يسكن في ذلك البلد. وينبغي التذكير بأن الجهود من أجل إلقاء القبض عليه في ذلك البلد في عام ٢٠٠٢ باءت بالفشل.

وأكدت تقارير الاستخبارات المتاحة لمكتبي منذئذ أن فيليسيان كابوغا كان يسكن، على الأقل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في كينيا، وأنه يقوم بنشاط تجاري هناك أيضا. وتم التأكد من وجوده في مواقع شتى في ذلك البلد من قِبَل فريقنا لاقتفاء آثار المطلوبين ومن مصادر أخرى. وفي الواقع، فشلت جهود بذلك لإلقاء القبض عليه في ضواحي نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لأنه فيما يبدو تم الإخلال بالعملية بسبب بعض التسريبات عنها. فقد تشاطر محققونا ما لديهم من معلومات وتقارير استخباراتية مع سلطات إنفاذ القانون في كينيا. وسافرت أنا مرتين إلى نيروبي. في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ – وعقدت اجتماعات مع كبار موظفي الحكومة هناك أطلعتهم خلالها على التفاصيل الكاملة للحالة.

وتلقيت تأكيدات من السلطات الكينية بأنها ستقدم التعاون الكامل بالإضافة إلى التزامها فيما يتعلق بإلقاء القبض على فيليسيان كابوغا ونقله إلينا. ومع ذلك، ووفقا

لاستخباراتنا، فإن الرجل لا يزال في كينيا. ولذلك، ينبغي تشجيع حكومة كينيا على بذل جهود مكثفة لاقتفاء أثر فيليسيان كابوغا وإلقاء القبض عليه وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بالإضافة إلى اقتفاء أثر كل ممتلكاته المعروفة في كينيا ووضع اليد عليها.

وفيما يتعلق بالفارين الآخرين من وجه العدالة، فإن فريق اقتفاء الأثر سيواصل تكثيف جهوده، ولو توفر له التعاون اللازم من الدول، فإننا نتوقع مزيدا من حالات إلقاء القبض عليهم في عام ٢٠٠٦.

وتلقى مكتب المدعي العام مساعدة كبيرة من بعض الدول الأعضاء خلال الأشهر الستة الماضية فيما يتعلق بتغيير مكان إقامة الشهود وتوفير الحماية لهم ولأفراد عائلات الشهود الرفيعي المستوى من داخل الأوساط المعنية. وكانت هذه المساعدة حاسمة في تمكيننا من الوصول إلى أدلة جوهرية، لم تكن متوفرة حتى ذلك الحين، بشأن دور أولئك الموجودين في السلطة آنذاك في رواندا في تخطيط جرائم الإبادة الجماعية وتنفيذها. وأود أن أسجل تقديري لتلك البلدان على دعمها في هذا المجال.

ونحن في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا نزال واثقين من قدرتنا على إتمام المحاكمات الأولية ومحاكمات الاستئناف لجميع هؤلاء الأشخاص المحتجزين لدينا حاليا قبل المواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز. ولا يزال التزامنا بالمواعيد النهائية للاستراتيجية ثابتا. ومع ذلك، يعتمد الوفاء بذلك الالتزام بالمواعيد تلك على تواصل توفير الموارد اللازمة وعلى استمرار دعم الدول الأعضاء.

ولا تزال التحديات التي نواجهها قائمة في شقين: إلقاء القبض على بقية الأشخاص الـ ١٩ الهاربين من العدالة وإحالة قضايا محددة إلى الهيئات القضائية الوطنية، بما في ذلك قضايا بعض الهاربين من بين الـ ١٩ الهاربين. وينبغي حث الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها القانونية من خلال إلقاء القبض على الهاربين من العدالة ونقل الموجودين منهم على أراضيها إلى المحكمة. ولمحاربة الإفلات من العقاب، من الضروري محاكمة جميع المتهمين، أكان ذلك في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو في مكان آخر. وينبغي للدول الأعضاء تقاسم عبء المحاكمة مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من خلال قبول حالات الإحالة أو من خلال المساعدة على بناء قدرات تلك الدول الراغبة في ذلك، بغية تمكينها من قبول القضايا. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات بشكل فعال من دون دعم الدول وتعاونها بصورة كاملة. وسنظل نناشد الدول من أجل قيامها بذلك.

ولا تزال العلاقات بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ورواندا جيدة جدا. فكما ذكر الرئيس، تواصل الحكومة تعاونها مع المحكمة فيما يتعلق بتوافر الشهود والأدلة الوثائقية.

أخيرا، أود، سيدي الرئيس، أن اختم بتوجيه الشكر لكم ولأعضاء مجلس الأمن، وللأمانة العامة ولجميع الأجهزة علاوة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعاونهم ودعمهم للمحكمة بطرق ما فتئت تيسر تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

الرئيس: أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في إبداء الملاحظات أو طرح الأسئلة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أبدأ بالترحيب هنا في قاعة مجلس الأمن برئيسي المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبمدعييها العامين، وأن أشكرهم على بياناتهم الشاملة التي عرضوا فيها الجهود التي بذلتها المحكمتان الدوليتان خلال الأشهر الستة الماضية لتنفيذ استراتيجية

الإنجاز الخاصة بكل منهما. كما أقدر عمق وحجم الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها للتو، لا سيما أن هذا هو وقت إمعان النظر في إرث هذه الولايات القضائية الدولية البارزة. ويسرني أن أبلغ المجلس أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت رومانيا اتخاذ الخطوات الملموسة لدعم عمل المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة على وجه الخصوص.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ القاضي فاوستو بوكار على انتخابه مؤخرا رئيسا للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وأتمنى له كل النجاح في مساعيه القادمة.

إن اعتقال الجنرال أنتي غوتوفينا ووضعه رهن الاحتجاز لدى المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة يمثل الإنجاز الأكثر أهمية في الأشهر الستة الماضية وفي الوقت نفسه، يمثل علامة بارزة في النشاط العام للمحكمة. وأود أن أشيد في هذا الصدد بالمدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة على جهودها الدؤوبة في توقيف أرفع المسؤولين بين المرتكبين المزعومين لأشد الجرائم خطورة من بين الجرائم التي عرفها الإنسان والتي ارتكبت في أراضي يوغسلافيا السابقة وجلبهم ليمثلوا أمام العدالة.

إن مستوى التعاون الذي تبديه السلطات الكرواتية مع المحكمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير والتي توجت بإسهامها الحاسم في تحديد مكان الجنرال غوتوفينا وضع المعيار عاليا لجميع بلدان المنطقة التي لا تزال متخلفة، بدرجات متفاوتة، في الامتثال امتثالا كاملا لالتزاماتها تجاه المحكمة. وننوه، مع ذلك، بالتطورات الإيجابية في تعاون جميع البلدان المعنية مع المحكمة والتي أدت، في جملة أمور، إلى تسليم ٢٠ شخصا آخر من بين الهاربين من العدالة خلال العام الماضي.

وتلاحظ رومانيا مع الارتياح أيضا أنه تم تقليص عدد المتهمين الذين لا يزالون هاربين إلى ستة، كما تشجع جميع الأطراف الفاعلة والدول المعنية في المنطقة في المقام الأول، إلى تكثيف جهودها بغية تقديم بقية الهاربين إلى العدالة. ولا نزال نعتقد أن توقيف المتهمين ونقلهم إلى لاهاي سيمهد الطريق أمام بلدان غربي البلقان إلى توسيع مشاركتها في العمليتين الأوروبية والأوروبية – الأطلسية.

وفيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبمدعيها العام، يقدر وفد بلدي المعلومات التي قدمها بشأن فيليسيان كابوغا، وهو أبرز الهاربين من العدالة ممن وجهت المحكمة إليهم تهما رسمية.

ومما يبعث على التفاؤل في نفوسنا أن نلاحظ التقدم الكبير الذي حققته المحكمتان حتى الآن في تنفيذ كل منهما لأحكام استراتيجية الإنجاز الخاصة بها، حسب ما ورد في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونرحب بوجه خاص بالجهود التي بذلتها المحكمتان لمواصلة تحسين فعالية إجراءات المحاكمات التي تجري أمامهما، علاوة على المحادثات التي أجرتها كل منهما مع حكومات البلدان المعنية فيما يخص نقل القضايا إلى الولايات القضائية المحلية.

وكما سبق لوفد بلدي أن قال مرارا وتكرارا، فإن نقل القضايا التي تشمل متهمين من المستوى المتوسط ومن المستوى المنخفض إلى الولايات القضائية الوطنية يمثل عنصرا أساسيا لإستراتجية الإنجاز. وبينما تم بالفعل نقل عدد من القضايا إلى الدائرة الخاصة لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في سراييفو وإلى محاكم محلية في كرواتيا، لم يتم حتى الآن نقل مثل هذه القضايا إلى كل من صربيا والجبل الأسود أو رواندا. ولذلك نشجع المسؤولين في كلا المحكمتين على مواصلة جهودهم الرامية إلى تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية المحلية من أجل معالجة هذه القضايا. كما أن مواصلة

جميع البلدان لعملية تكييف أطرها القانونية بغية الامتثال للمعايير القانونية الدولية القائمة أمر يكتسي الأهمية ذاتها في تقديرنا.

وكما جاء في تقييم الوضع المقدم من المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، فإن أحد الشواغل الرئيسية لمكتب المدعية العامة والخاصة بالقضايا المتعلقة بكوسوفو يتعلق بالحماية غير الكافية للشهود. ووفقا للبيان الذي أدلى به مؤخرا السفير إيدي أمام المجلس، والذي تم اقتباس جزء منه في التقييم سالف الذكر، فإن ترهيب الشهود مشكلة خطيرة جد في كوسوفو لأنه يمثل تحديا يوميا للإدعاء العام. ونلاحظ أيضا في هذا الصدد، أن ٢٢ من ٤٤ متهما ينتظرون المحاكمة حاليا قد أفرج عنهم مؤقتا، وبعضهم متهم بجرائم مزعومة ارتكبت في ذلك الإقليم. ونرحب أيما ترحيب بتضمين التقرير المقبل الذي سيقدم إلى المجلس مُرفقا منفصلا يحتوي على أسماء المتهمين الذين تم الإفراج عنهم، ثم الأسباب التي تم على أساسها الإفراج عنهم مؤقتا.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر رئيسي المحكمتين على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماها إلينا وعلى التقارير التي قدمت إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) بشأن التقدم المحرز في مواصلة تنفيذ استراتيجيات إنجاز لكل من المحكمتين. ولا يزال الاتحاد الروسي يؤمن بالحاجة إلى التزام دقيق من جانب المحكمتين باستراتيجيتي الإنجاز ضمن الأطر الزمنية التي حددها مجلس الأمن.

ونلاحظ مع الارتياح أن التقدم في استراتيجية الإنجاز كان ملموسا على نحو كبير منذ المناقشة الأخيرة التي أجراها المجلس في حزيران/يونيه من هذا العام.

ونعتقد أن إحالة عدد من المتهمين، وعلى وجه التحديد الفريق أول غوتوفينا، إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (محكمة يوغوسلافيا) تجعل من الممكن تماما اختتام إجراءات المحاكمة في الوقت المناسب.

وننطلق من فرضية أن أحد أهم المكونات في العملية يتمثل في إحالة قضايا المتهمين ذوي المراكز المتوسطة والمتدنية إلى المحاكم المحلية. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى الجهود المتزايدة لتعزيز قدرة الهيئات القضائية في حكومات جمهورية يوغوسلافيا السابقة، أولا وقبل كل شيء، البوسنة والهرسك. وفي الوقت ذاته، نتفهم الصعوبات التي واجهتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (محكمة رواندا) في هذا الصدد.

ونعتبر أنشطة محكمة يوغوسلافيا في تجميع القضايا، وبخاصة القضايا التي توجه التهم فيها إلى متهمين متعددين والتي ذكر رئيس المحكمة السيد بوكار أنها ستبدأ في شباط/فبراير، أنشطة مفيدة. ومما يستحق الاهتمام النظر في الخيارات الممكنة للجوء إلى القضاة الاحتياطيين في المحاكمات الثلاث المذكورة آنفا وذلك لكفالة استمرار النظر في هذه القضايا. ويحدونا الأمل أن يهتم أيضا أعضاء المجلس الآخرون بفكرة التصميم بأكمله للوفاء بالإطار الزمني لإستراتيجية الانجاز في عمل المحكمتين.

إن العامل الهام الذي يعزز فعالية عمل محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا يتمثل في إمدادهما المتواصل بالأموال والموظفين. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه إلى انتخاب القضاة المخصصين لمحكمة يوغوسلافيا الذي جرى في آب/أغسطس من العام الماضي، والذي تعين علينا إجراء بعض التغييرات على النظام الأساسي للمحكمة. والقرار المفيد الآخر المتعلق بالتوظيف كان القيام، بناء على طلب من رئاسة محكمة يوغوسلافيا، بتعيين كريستين فان دن فانغارث قاضية لمحاكمة مرسيتش وغيره. وقد تولت مهامها بصفتها قاضية دائمة قبل الإطار الزمني المحدد.

ونعتقد أن التدابير الاستثنائية التي يتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة ستساعد في الحفاظ على الخطى السريعة لعمل محكمة يوغوسلافيا والتنفيذ الحسن التوقيت لإستراتيجية الانجاز.

إننا مقتنعون بضرورة القبض على المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم ومحاكمتهم، التي تدخل ضمن صلاحيات محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا. ونلاحظ مع الارتياح أن المحكمة اليوغوسلافية تمكنت من زيادة تعاونها بقدر كبير مع دول المنطقة في هذا المجال.

ونعتقد أن من الملائم القول هنا، مرة أخرى، إن الهيئات الروسية المختصة تجري حاليا مشاورات مع ممثلي محكمة يوغوسلافيا لتحديد طرائق لإحالة متهم، هو السيد دراغان زيلنوفيتش، موجود في أراضي الاتحاد الروسي، إلى محكمة لاهاي.

ونعتقد أن قلة الاهتمام بعمل المحكمتين، التي لوحظت مؤخرا وانعكست بصورة خاصة في صعوبة إيجاد مرشحين لمنصب القضاة المتخصصين، تظهر أهمية التنفيذ الحسن التوقيت للمهام التي أنيطت بمحكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا.

السيد بابادودو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للقاضيين بوكار وموسى، وكذلك للسيدة كارلا دل بونتي والسيد حسن بوبكر جالو، على الإحاطات الإعلامية التي أدلوا بها عن الأنشطة المضطلع بها ضمن إستراتيجية الإنجاز للمحكمتين حتى نهاية عام ٢٠١٠. وبعد الاستماع باهتمام، يشعر وفدي بالتشجيع إلى حد ما من الجهود المبذولة أثناء الأشهر الستة الماضية، خاصة في ما يتعلق بتسريع الإجراءات الداخلية، وإحالة بعض القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، وما إلى ذلك. وأنوه، على وجه الخصوص، بإنشاء فريق عامل ضمن محكمة يوغوسلافيا، التي قدمت اقتراحات كانت، حسب اعتقادي، حكيمة وستساعد على إسراع العمل في تلك الولاية القضائية.

ثانيا، لا يزال وفدي متشائما نوعا ما حيال إنهاء المحكمتين لمهامهما بحلول عام ٢٠١٠. وإذا وضعنا التعقيبات والملاحظات التي أدلى بها الرئيسان والمدعيان العامان في الاعتبار، لا سيما تلك التي أدلى بها الرئيس بوكار، فإننا نشعر أن هناك عوامل لا يمكن حصرها تخرج عن حدود سيطرتهم قد تؤخر الإجراءات فعلا. ونعتقد أننا بحاجة إلى العمل بالتنسيق مع الدول المهتمة وبرغبة الدول المشاركة لإلقاء القبض على الهاربين في أسرع وقت ممكن، لأننا نعتقد أن صلب المهمة يكمن في ذلك. وحتى نلقي القبض على أولئك الهاربين سيكون من الصعب جدا توقع طول مدة الولاية، إلا إذا توقعنا الآن أنه قد لا يتم أبدا القبض على الأفراد الطلقاء، وفي هذه الحالة سيكون من الضروري محاكمتهم غيابيا.

ثالثا، نعتقد أن من الضروري إتاحة مزيد من الوسائل لبناء قاعة محكمة جديدة، وكذلك لزيادة عدد قضاة دوائر الاستئناف، والقضاة المتخصصين. وقد تم إبلاغنا هنا بمدى فائدة أولئك القضاة.

رابعا، نعتقد أن على المحكمتين كلتيهما أن تواصلا الجهود لتحسين إدارتهما الداخلية وكفاءتهما، وكذلك التدابير لتسريع الإجراءات. غير أن هذا كله يجب أن ينفذ مع الاحترام التام لمبادئ الإنصاف والعدالة واحترام حقوق المتهمين؛ وذلك جوهري. وإننا أيضا بحاجة إلى تعاون الدول، كما سبق أن قلنا.

أخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يتمكن من النهوض بمسؤولياته حتى النهاية.

وبالنسبة إلى وفدي، لا يمكن أن يقاس عمل هاتين المحكمتين زمنيا، بل إنه سيقاس عندما نقدم آخر متهم إلى المحكمتين وعندما يشعر الضحايا بأن العدالة قد تحققت. حينئذ، يمكننا أن نعتبر أن عمل هاتين المحكمتين قد أنجز.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ القاضي فوستو بوكار على انتخابه رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. وأشكر القاضي بوكار والقاضي إيريك موسى، وكذلك المدعيين العامين كارلا دل بونتي وحسن بو بكر جالو، على تقاريرهم المستفيضة عن مستوى التقدم المحرز في عمل المحكمتين، وكذلك عن الصعوبات التي لا تزال قائمة والجهود الحالية لتذليل تلك الصعوبات.

ينبغي لمحكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا أن ينظر إليهما كمثالين ناجحين على التزام الأمم المتحدة بكفالة أن تتم محاكمة أولئك المسؤولين عن ارتكاب أبشع الجرائم التي تمس كرامة الإنسان، في محاكم علنية. ومن الضروري أن تبقى المحكمتان ملتزمتين بالأهداف المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٤(٢٠٠٤)، بينما تركزان الموارد والجهود لتحقيق العدالة في يوغسلافيا السابقة وفي رواندا.

وفي ما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا، يعد إلقاء القبض على آنتي غوتوفينا في إسبانيا بداية هذا الشهر خطوة كبيرة في الكفاح ضد الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة. ويتعين على دول وكيانات يوغوسلافيا السابقة، وخاصة جمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، من بين أخرى، تكثيف تعاونها مع المحكمة، على نحو ما طلب منها، واعتقال بقية المتهمين الذين كانوا يشغلون مناصب رفيعة المستوى، بما في ذلك كراديتش وملاديتش.

وتشدد البرازيل على أن المواعيد النهائية الصارمة التي حددت في استراتيجية الإنجاز قد تعوق سير العدالة، بدلا من مساعدة المجتمع الدولي على إنهاء الإفلات من العقاب. ومع ذلك يود وفدي أن يشيد برئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومدعيه العام، القاضي ميرون، على جهودهما الرامية إلى الإسراع بالإجراءات والمحاكمات، مع استيفاء أعلى معايير العدالة الدولية ومراعاة الإجراءات القانونية المتبعة. والأفرقة العاملة المعنية بالإسراع بالاستئنافات والمحاكمات، وتوحيد القضايا ونظام المحكمة الإلكترونية، مبادرات إيجابية، من شأنها تحقيق الفعالية في عمل المحكمة والإسهام في المحافظة على أهداف استراتيجية الإنجاز.

ويسر وفدي أيضا أن يلاحظ أن اعتماد القرار ١٥٩٧ (٢٠٠٥)، الذي أزال حظر إعادة انتخاب القضاة المخصصين، قد أسهم في فعالية أداء المحكمة. وفي مسعانا إلى الحفاظ على نجاح استراتيجية الإنجاز، نود التشديد على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين أجهزة المحكمة: دوائر المحاكمة وقلم المحكمة والإدعاء العام.

يقول القاضي بوكار إن المحكمة كانت حريصة على ضمان المحاكمة العادلة للمتهمين المنقولين إلى الولايات القضائية الوطنية المؤهلة. وفي ذلك الصدد، ندرك أن المبادرات المقدمة في مجال بناء القدرة، ولاسيما تعزيز سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة، تسهم إسهاما كبيرا في التوفيق بين شواغل المحكمة بشأن إحالة قضايا المتهمين ذوي الرتب المتوسطة والدنيا وضرورة تحقيق العدالة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أبلغ القاضي موسيه في آخر تقاريره المجلس بأن عدد المتهمين الذين اكتملت محاكماتهم أو هي جارية أصبح الآن أكثر من ٥٠. ولكن عدد المتهمين الذين ما زالوا طليقي السراح يشكل مصدر قلق. ولذلك يؤيد وفدي مساعي المدعي العام

لزيارة الدول الأعضاء ليطلب تعاونها السياسي في سبيل اعتقال ونقل المتهمين الفارين.

ونرحب أيضا بقرار المدعي العام أن يحيل المعتقلين من غير كبار المسؤولين إلى الولايات القضائية الوطنية حيثما كان النظام القضائي للبلد يتيح ذلك. ويذكر التقرير أنه، بينما يتناقص حجم عمل دائرة المحاكمة، سينتقل التركيز إلى دائرة الاستئناف، حيث يتوقع أن تكون هناك زيادة في العمل.

ويوافق وفدي على أنه ينبغي استعراض عدد القضاة في مرحلة ما في المستقبل على أن تقارير المحكمة الدولية من شأنها مساعدتنا على تقييم الحالة المتطورة.

إن المجتمع الدولي يواجه التحدي المتمثل في التوفيق بين القيود المتأصلة في الترتيبات القضائية المخصصة ومبدأ التزام الإجراءات القانونية المتبعة وحقوق الضحايا والمتهمين على السواء، فضلا عن الهدف الجامع المتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب.

والبرازيل، لدى النظر في إمكانيات نجاح استراتيجيتي المحكمتين للإنجاز، تفهم أنه من الأساسي أن يظل بإمكان المحكمتين التعويل على توفر ما يكفيهما من الموارد والموظفين لأداء مهامهما. وتشكل المصاعب المالية تهديدا دائما لإنجاز واجباتهما وقدرتهما على تنفيذ استراتيجيتيهما للإنجاز.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود، في البداية، أن أعرب عن شكرنا على عرض التقارير الدورية للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما مدعياهما، واللتين مكنتا المجلس من إجراء تقييم مستنير للتقدم في عملهما من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وخاصة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتيهما للإنجاز. وإني أهنئ على وجه الخصوص القاضي فوستو بوكار بتعيينه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويسرني ملاحظة أن دائرة الاستئناف التي تتشاطرها المحكمتان ما زالت تعمل بكامل طاقتها لأنه، فيما يتحقق تقدم بشأن استراتيجيات الإنجاز، ستكون دائرة الاستئناف ذات أهمية متزايدة.

ولا نزال نعتقد أنه من الضروري كفالة استمرار عمل القضاة المعينين للمحكمة بغية الحيلولة دون إعادة نقلهم من دائرة الاستئناف إلى دائرة المحكمة الأمر الذي يمكن أن يعيق فعالية المحاكمات ويؤخر استراتيجية الإنجاز في الوقت الذي نريد جميعا أن نفعل ما في وسعنا لتجنب أي تأخير، خاصة أنه اقترح على المجلس، نظرا لعبء العمل في دائرة الاستئناف، أنه قد يكون من الضروري زيادة عدد القضاة المعينين فيها.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نثمن الجهود التي تبذلها الأفرقة العاملة التي أنشأتها المحكمة لتحسين نظام عملها وممارساتها، بغرض إيجاد سبل لتسريع إجراءات المحكمة على النحو اللازم.

ونعتقد أن دور القضاة المخصصين في تسريع المحاكمات مهم أيضا، خاصة بعد أن اتخذ المجلس مجموعة من القرارات لتيسير عملية انتخاب أولئك القضاة وتعيينهم.

إن إحالة القضايا المتهم فيها أشخاص من ذوي الرتب الدنيا عنصر هام آخر لتيسير استراتيجية إنجاز المحكمة. ولكننا نعتقد أن هذه الإحالات ينبغي أن ترافقها ضمانات كافية إزاء احترام الإجراءات الواجبة. ونعتقد أن أحد السبل لكفالة ذلك هو التعاون في تدريب قضاة محليين يتسلمون تلك المحاكمات.

ونرحب بحقيقة أن التعاون مع المحكمة كان مرضيا بصورة عامة، ما عدا جمهورية صربسكا. ونود أن نبرز قضيتين بصفة خاصة.

السيد أنتي غوتوفينا، أحد أشهر المتهمين، نقل مؤخرا إلى وحدة الاحتجاز في لاهاي. ويحدونا الأمل أن يولد اعتقاله زخما باتجاه تحقيق تقدم في عمل المحكمة.

والقضية الأخرى التي نود إبرازها والتي ذكرت هنا، هي قضية اعتقال السيد ميلان لوكيتش في بلدي. ونعتقد أن هذين الاعتقالين يمثلان تعاونا جيدا بين حكوماتنا والمحكمة. ونظام القضاء الأرجنتيني يعمل الآن على تسليم السيد لوكيتش. ونأمل أن يحصل تسليمه في أقرب وقت ممكن.

وبالنسبة إلى المحكمة الدولية لرواندا، نأمل أن تبدأ في غضون السنة المقبلة محاكمة ١٧ متهما، سواء جرى ذلك في مقر المحكمة ذاته أو في إطار الولايات القضائية الوطنية وفقا للمعايير التي وضعها المدعي العام لإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية. وفي حالة الإحالة إلى المحاكم الوطنية، نعتقد أن هناك ضرورة لضمانات كافية بغية كفالة احترام الأصول الواجبة وعدم إصدار المحاكم الوطنية أحكاما بالإعدام. ونعتقد أيضا أنه يجب بذل كل الجهود الممكنة من أجل تقديم المشتبه فيهم الذين لم يحتجزوا بعد إلى العدالة.

وأخيرا، في ما يتعلق باستراتيجيات الإنجاز للمحكمتين، ندرك أنه ليس سهلا توفير تواريخ دقيقة لمحاكمة ذات طابع استثنائي وبدون سوابق دولية. ونعتقد أنه عندما تكون قيم مثل حق الفرد في الحرية وكفالة مراعاة الأصول القانونية على المحك، لا يمكن تنحيتها جانباً لمجرد احترام مواعيد نهائية ملحة.

ومع ذلك، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الحاجة إلى تجنب أي تأخيرات أخرى، مما قد يؤثر على كفاءة ومصداقية هاتين الولايتين اللتين حددهما مجلس الأمن قبل عقد. ولا شك أنهما يوفران بعض الأمثلة والخلفيات الرئيسية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد أن نجاح وفعالية عمل المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا سيؤثر دون شك على ما يقدمه المجتمع الدولي للمحكمة الجنائية من دعم وتعاون.

السيد كيتاوكا (اليابان)(تكلم بالانكليزية): أولاً، أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيسي المحكمتين، القاضي فاوستو بوكار والقاضي إريك موس، كما أشكر المدعيين العامين للمحكمتين، السيدة كارلا دل بونتي والسيد حسن بو بكر جالو، على تقاريرهم التي قدموها إلى مجلس الأمن.

تلاحظ اليابان مع الارتياح أن المحكمتين تبذلان جهوداً من أجل تحقيق العدالة من خلال سبيلين: كفاءة الإدارة لأنشطة المحاكمات وتحسين قدراتهما الإدارية. ونقدر أن المحكمتين عملتا على إنجاز نقل المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم المحلية. ونعتقد أن المشاركة الأوثق من جانب السلطات المحلية والسكان المحليين ستسهم في عملية المصالحة بين أفراد الشعب وفي إرساء سيادة القانون.

كما أحطنا علماً مع التقدير بالجهود التي بذلتها الدول المجاورة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إلقاء القبض على أنته غوتوفينا في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ونحث على استمرار الجهود لإلقاء القبض على من تبقى من الفارين الرئيسيين، وخاصة رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، واعتقال فليسيان كابوغا ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وقد أشار القاضي بوكار في تقريره للمجلس إلى أنه بالرغم من جهود كل من الدول المجاورة ومحكمة يوغوسلافيا، فقد لا تنتهي المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٩، وأنها قد تستمر إلى ما بعد ذلك التاريخ إن لم يتم القبض على الفارين المتبقين خلال الأشهر المقبلة. وفي حين أننا نتفهم الشواغل وراء إبداء هذه الملاحظة، نرى من الضروري أن نعرب عن قلقنا إزاء إمكانية تمديد ولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى ما بعد التاريخ المتوخى في استراتيجية إنجاز عملها.

ونحن نثير ذلك الشاغل الآن لأنه بالرغم من أنه ما زالت أمامنا خمس سنوات على حلول الموعد النهائي الذي حددته استراتيجية الإنجاز، نرى أنه ليس من السابق لأوانه أن نسترعي الانتباه إليه. وفي هذا الصدد نرى، أولاً، أنه ينبغي تشجيع المحكمتين بقوة على بذل كل جهد ممكن لإنجاز أنشطتهما وفقاً لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما بحلول الموعد النهائي – أي بنهاية عام ٢٠١٠ – كما أكد المجلس على ذلك. وتحقيقاً لذلك الهدف، ينبغي استكشاف كل الإجراءات الضرورية والملائمة، بما في ذلك نقل المحاكمات الجارية إلى المحاكم المحلية.

ثانياً، إذا ما استمرت أنشطة المحكمتين إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد في استراتيجيتي الإنجاز، نرى أنه ينبغي أن ننظر في إمكانية توفير التمويل اللازم للمحكمتين إلى ما بعد الموعد النهائي من خلال الإسهامات الطوعية من الدول المعنية مباشرة ومن الدول المهتمة.

ولا أقول ذلك لنقص في التزام بلدي بقضية العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب؛ بل على النقيض، فإن دعمنا الكبير والطويل الأمد للمحكمتين واضح. ودورنا النشط والدعم الكبير الذي قدمناه مؤخراً في ترتيب محاكمة الخمير الحمر في كمبوتشيا الديمقراطية السابقة هو شهادة أخرى على التزامنا العميق بهذا الموضوع.

ومع ذلك، فقد نجد من الصعب للغاية تبرير دعمنا لأنشطة محكمتي يوغوسلافيا ورواندا من الميزانية العادية إذا ما بدا وكأنه دعم لفترة غير محددة الأجل. إن تحقيق العدالة لا يتطلب إرادة المجتمع الدولي فحسب، بل يتطلب عزم البلدان المعنية كذلك. واليوم، لدينا المحكمة الجنائية الدولية والمحكمتان الخاصتان بسيراليون وكمبوديا، وتمول جميعها بإسهامات من البلدان المعنية مباشرة والتي تهتم اهتماماً خاصاً بهذه المسألة. وهذا لا يعكس اعتبارات الميزانية فحسب، بل يعكس أيضاً أهمية المشاركة النشطة للدول المعنية في تحقيق العدالة. وفي ظل هذه الظروف، سيكون من الصعب علينا أن نبرر استمرار تمويل محكمتي يوغوسلافيا ورواندا فيما يتجاوز الموعد المستهدف للإنجاز في عام ٢٠١٠ – إذا اقتضى الأمر – إلا من خلال الإسهامات الطوعية.

ومن منظور طويل الأمد، فإن عملية إقامة العدل وإنهاء الإفلات من العقاب ستتطلب جهداً تعاونياً موازياً – بالإضافة إلى المحاكم الجنائية الدولية – الأمر الذي يدعم سيادة القانون وآلية المحاكمات العادلة على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني ويديمهما. ووفقاً لتقريري المحكمتين، فقد أقامت محكمة يوغوسلافيا علاقة تعاونية مع الدول المجاورة والمؤسسات الإقليمية، فيما عملت محكمة رواندا على بناء القدرات في الدول المعنية بشأن أساليب إلقاء القبض على الفارين من وجه العدالة وإجراء محاكمات عادلة من خلال الحلقات الدراسية التي عقدت لموظفي وزارة العدل. وتلك جهود جديرة بالثناء. وقد انقضت الآن عشر سنوات منذ إنشاء المحكمتين، ونعتقد أن الإنجازات التي حققتاها نتيجة لتلك الجهود التعاونية ينبغي أن تُحول، عند الاقتضاء، إلى ممارسات على المستوى المحلي ومستوى الدولة، كيما تفي بالمعايير الدولية.

وختاماً، نود أن نعرب مرة أخرى عن ثقتنا في أن المحكمتين ستعملان على كفالة التنفيذ الصارم لاستراتيجيتي الإنجاز. ونحن على ثقة من أن المحكمتين ستتخذان كل الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك الهدف خلال السنوات الخمس القادمة، مع بذل كل جهد ممكن في نفس الوقت لبناء القدرات في الدول المعنية لضمان إجراء محاكمات عادلة تفي بالمعايير الدولية.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثلي المحكمتين، القاضي بوكار والقاضي موس، والمدعيين العامين دل بونتي وجالو على تقاريرهم الخطية وإحاطاتهم الإعلامية الشفوية.

ظلت الدانمرك مؤيداً قوياً لمحكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. فهما تقدمان إسهاماً قيماً في سعينا المشترك لمكافحة الإفلات من العقاب. ولهما دور أساسي في عملية المصالحة الوطنية، كما أن أثرهما يتجاوز القضايا التي تقع في نطاق ولايتيهما وما يتجاوز البلدان المعنية مباشرة.

لقد دعا مجلس الأمن المحكمتين إلى إنهاء كل أنشطة المحاكمات الابتدائية بنهاية عام ٢٠٠٨. والدانمرك ترحب بالعمل الشاق الذي اضطلعت به المحكمتان، وتشجعهما على بذل قصارى جهدهما للوفاء بالمواعيد المستهدفة. وبينما نلاحظ أن محكمة يوغوسلافيا السابقة تضع نصب عينيها الآن عام ٢٠٠٩ كهدف لها، فإننا نأمل مخلصين أن تتمكن محكمة رواندا من الوفاء بالموعد النهائي، كما أشار القاضي موس إلى ذلك اليوم.

ونقر بأن التنبؤ بالكيفية التي ستأخذ بها العدالة مجراها ليست بالمهمة اليسيرة. والمحكمتان ذاتهما هما الأقدر على اتخاذ القرارات الصعبة والجريئة الضرورية لتنفيذ استراتيجية الإنجاز في موعدها وإنهاء المهمة في الوقت المحدد. ونحث المحكمتين على التزام جانب اليقظة في هذا الصدد.

وتعرب الدانمرك عن تقديرها للمبادرة التي اتخذتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتعجيل أعمالها. واسمحوا لي أن أبدي بضع ملاحظات شديدة التحديد في هذا الشأن.

أولا، فيما يتعلق بتبسيط المرحلة التمهيدية، نشجع المحكمة على أن تستفيد أيضا استفادة كاملة وفعلية من الاعترافات بارتكاب الجرائم بعدم تقديم أدلة على الوقائع التي يتفق عليها كلا الطرفين. ثانيا، نرى، كما ذكر القاضي بوكار، أن وجود قاعة محكمة رابعة من شأنه أن يعزز كثيرا إمكانيات محكمة يوغوسلافيا السابقة في الانتهاء من قضايا أول درجة والطعون بحلول المواعيد المستهدفة ذات الصلة. وثالثا، للاستفادة الكاملة من قاعة المحكمة الرابعة، سيتعين علينا النظر جديا في زيادة عدد القضاة. ويمكن أن يتمثل أحد الخيارات في زيادة عدد القضاة المخصصين من ٩ قضاة إلى ١٢ قاضيا. ويتمثل خيار آخر في السماح للقضاة الدائمين بإجراء أكثر من محاكمة في نفس الوقت.

ولابد في إقرار العدالة من الالتزام الدقيق بالمعايير الدولية لسلامة الإجراءات القانونية. ونقدر تأكيد كلا المحكمتين أنهما تعملان على كفالة ذلك الأمر تماما، بما في ذلك بالنسبة للقضايا الجاري إحالتها إلى المحاكم الوطنية المختصة. فهذه الإحالات من المحتمل كثيرا أن تعزز الاضطلاع بالمصالحة والعدالة وسيادة القانون على الصعيد الوطني. ولكن هذا الاحتمال لا يمكن أن يتحقق بشكل كامل ما لم تستوف المعايير الدولية للعدالة. ولذلك سوف يتعين في كثير من الأحيان أن يشكل بناء القدرات الوطنية على نحو مدروس وجيد التوقيت جزءا لا يتجزأ من عمليات الإحالة.

وأنتقل الآن إلى التزامات المجتمع الدولي تجاه المحكمتين. نحن جميعا متفقون على أن المهمة الرئيسية

للمحكمتين هي تقديم "أعلى القادة مرتبة المشتبه بكونهم يتحملون المسؤولية الأولى" (القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الفقرة السابعة من الديباجة) عن الجرائم المندرجة في اختصاصهما. ولا يمكن للمحكمتين أن تفعلا ذلك في فراغ. وللوفاء بالتزاماتنا بموجب الفصل السابع، يتعين علينا جميعا أن نفعل كل ما بوسعنا لتيسير عملهما. وهذا يشمل التعاون القضائي الوثيق، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ولكنه يشمل أيضا سداد الاشتراكات المقررة في مواعيدها.

وفيما يتعلق بمسألة التعاون الوطني مع المحكمتين، يسرنا أن نشهد عددا من التطورات الإيجابية في الآونة الأخيرة. فاعتقال أنيتي غوتوفينا يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر هو بالتأكيد تطور طيب، ولكنه تأخر طويلا. وفيه تذكرة قوية بأن هناك متهمين آخرين مطلقي السراح، وبعضهم ينطوي اعتقاله ومحاكمته على أهمية بالغة لمسعانا في إقرار العدالة.

وندعو صربيا والجبل الأسود، وبصفة خاصة جمهورية صربسكا، إلى التعاون الكامل مع محكمة يوغوسلافيا السابقة ومضاعفة جهودهما للقبض على الهاربين الستة المتبقين في متناولهما، وليس أقلهم رادوفان كاراجيتش وراتكو ملاديتش. وبالمثل، ندعو كينيا إلى المساعدة في اعتقال السيد فيليسيان كابوغا.

واسمحوا لي بأن أؤكد مجددا دعمنا الكامل للمحكمتين. وسنواصل متابعة عملهما فعليا ونتطلع إلى تقريريهما القادمين.

السيد ساري (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): باسم وفدي أود أن أقدم أصدق التهنئة للقاضي فاوستو بوكار لانتخابه رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأرجو له التوفيق في ولايته وفي مساعيه المقبلة في المحكمة.

كما أود أن أعرب عن ثناء وفدي على القاضي ثيودور ميرون لإنجازاته والتقدم الذي أحرزته المحكمة بقيادته.

وفي البداية، أود أن أشكر الرئيس موسى والرئيس بوكار والمدعيين العامين ديل بونتي وجالو على تقاريرهم. وينوه وفدي مع الارتياح بأن كثيرا من التقدم قد أحرز منذ تقاريرهم السابقة، وخاصة التغييرات والإجراءات الجديدة التي طبقت لزيادة الكفاءة في أساليب عمل كلا المحكمتين.

وفيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا السابقة، ننتظر كذلك تقرير الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات، ولا سيما آراءه بشأن زيادة كفاءة البت في الالتماسات التمهيدية. ونشير بارتياح إلى أن توصيات الفريق العامل المعني بتعجيل الاستئنافات، التي تم تنفيذها في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قد زادت كفاءة الإجراءات أمام دائرة الاستئناف.

ومن الجدير بالتنويه خاصة ما أظهرته المحكمة من بعد النظر بإدراكها أهمية التكنولوجيا الإلكترونية في تعزيز عملها. ذلك أن دمج الوثائق ذات الصلة بالقضايا في قاعدة بيانات إلكترونية مركزية، ونظام المحكمة الإلكترونية، يزيدان من إمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لدى كتابة الحكم. ويرجو وفدي أن تعالج قريبا المشاكل التقنية المرتبطة بحسن أداء هذا النظام.

ونلاحظ بارتياح القبض على أنيتي غوتوفينا. ونشيد بجهود الحكومتين الإسبانية والكرواتية في تيسير القبض عليه وإحالته إلى محكمة يوغوسلافيا السابقة. فمن خلال جهود التعاون بين الدول من هذا القبيل يتم تقديم مقترفي الجرائم البشعة ضد الإنسانية للعدالة.

وأما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فمما يشجعنا الجهود التي يبذلها المدعي العام لوضع برنامج أكثر جدية لتعقب الهاربين واعتقالهم وطلب التعاون مع

الدول الأعضاء في هذا الشأن. وقد رحبنا في مداخلتنا السابقة بالإجراءات الجديدة التي تتبعها دوائر محكمة رواندا في الحد من مدة الاستجواب الأول واستجواب شهود الخصم، دون انتقاص لا مبرر له من مبادئ المحاكمة العادلة. وتسهم هذه الإجراءات، فضلا عن اعتماد تدابير لتنظيم العملية التمهيدية وتقييد عدد الطعون التمهيدية، كثيرا في كفاءة أساليب عمل محكمة رواندا.

ونثني على جميع الجهود التي تبذلها المحكمتان في إحالة القضايا من المستويين المتوسط والمنخفض الأهمية إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة واتخاذ إجراءات لبناء القدرة المحلية لدى المحاكم الوطنية. ومع أن الغرض القضائي الرئيسي من المحكمتين هو استعادة التطبيق العالمي للقانون على قدم المساواة، يتوخى منهما أيضا تعزيز السلام باستعادة سيادة القانون والعدالة في المجتمعات التي كان ضحايا لتلك الفظائع. ومن ثم فالقصد من المحكمتين هو تعزيز المصالحة الوطنية.

ويرى وفدي أن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين تمثلان محفلين، بل ربما رمزين، للعدالة في فترة الانتقال التي يلزم توطيد دعائم أحكامها عن طريق المحاكمات الوطنية. ومن ثم يجب تأسيس استعادة القانون والعدالة وتأكيدها في المجتمعات الوطنية من خلال قوانينها ومحاكمها ودساتيرها.

ويدرك وفدي أن المسائل المتعلقة بالعدالة والتعافي والمصالحة وقابلية المساءلة يلزم أن تعالج على نحو تملك ناصيته المجتمعات المحلية المتأثرة وأن تمتد جذورها فيها. ومن الضروري إيجاد آليات لكفالة التزام أصحاب المصلحة ومشاركتهم في جميع البلدان المتأثرة.

وبناء السلام والمصالحة والتعافي من آثار الحرب والعنف سوف تتطلب بذل جهود متواصلة على مدى فترة من الزمن. وفوق كل شيء، يلزم كذلك تقديم الدعم بإخلاص والتزام لمن يقررون بناء مستقبلهم الخاص وعملياتهم الخاصة بالمصالحة والتعافي. ومن المهم أن ندرك أنه لا يمكن أن توجد مصالحة على المدى الطويل بدون عدالة. لأن التعافي الاجتماعي لا يمكن أن يحدث إلا في وجود العدل.

ويهنئ وفدي المحكمتين على قيامهما بعملهما بكامل طاقتهما وعلى إدماجهما تدابير لتوفير الوقت لا تنتقص من المعايير الدولية للعدالة والإجراءات القضائية السليمة. ويعرب وفدي عن تقديره الكامل للتحديات والصعوبات التي تعترض تحقيق استراتيجيات الإنجاز، وعلى وجه التحديد اشتراط إتمام جميع المحاكمات وفقا لولاية كل من المحكمتين. ونناشد جميع الدول أن تتعاون مع المحكمتين تعاونا كاملا، وتحديدا في تقديم الهاربين للعدالة، لأن ذلك أمر حاسم لتحقيق الاستراتيجيات. ولا يريد وفدي أن يشهد تعديلا آخر في استراتيجيات الإنجاز.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشترك مع الأعضاء الآخرين في توجيه الشكر لرئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي إريك موسى والقاضي فاوستو فوكار، على إحاطتيهما الإعلاميتين صباح اليوم وعلى تقريريهما. كما نهنئ القاضي بوكار على انتخابه لرئاسة محكمة يوغوسلافيا السابقة ونود أن نشكر الرئيس السابق، القاضي ثيودور ميرون، على حسن بلائه. كما نشكر المدعية العامة كارلا ديل بونتي بمحكمة يوغوسلافيا السابقة والمدعي العام حسن جالو بمحكمة رواندا على ملاحظاتهما المفيدة.

وتثني جمهورية تترانيا المتحدة على محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة لمواصلتهما بذل الجهود الرامية لتنفيذ استراتيجيات الإنجاز لكل منهما. إن سنة ٢٠٠٨، بوصفها تاريخ استكمال المرحلة الابتدائية من المحاكمات، تقترب بسرعة، وكذلك سنة ٢٠١٠ التي تم تحديدها للانتهاء من

كل أعمال المحكمتين. لذلك فإن الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن والمجتمع الدولي أضحى حاسما بشكل متزايد.

وبينما نلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تسعى من أجل الالتزام بالتاريخ المحدد لإنجاز أعمالها، فإننا نتساءل عما إذا كانت عملية الاستئناف ستنتهي بحلول عام ٢٠١٠، ولا سيما أنه قد أضحى من الجلي بشكل متزايد أن يتم الانتهاء من معظم الأعمال بنهاية ولاية المحكمة. وإن استكمال المحاكمات من جانب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سيفرض ضغوطا كبيرة على دوائر الاستئناف. ويجب أن يبدأ المجلس، من جانبه، في تناول مسألة زيادة عدد القضاة في دوائر الاستئناف، لتيسير تنفيذ استراتيجية الإنجاز المرجوة.

ونشير إلى أن محاكمات ٢٦ شخصا تجري الآن في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من تلك المحاكمات ابتداء من عام ٢٠٠٦. وإننا نشعر بالقلق لأن هناك ١٩ شخصا من المتهمين لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد. ونلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تأمل في أن يتم إلقاء القبض على ١٤ متهما منهم على الأقل، حيث أنها شرعت بتنفيذ برنامج أكثر قوة لتعقّب الهاربين وإلقاء القبض عليهم. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في إلقاء القبض على الهاربين ونقلهم إلى أروشا لكي يمثلوا أمام العدالة. ونشاطر المدعي العام الإشادة بحكومة غابون على تعاونها الذي يسّر عملية إلقاء القبض مؤخرا على أحد الهاربين.

ونسلّم بأن استراتيجية الإنجاز يجب أن تتضمن إحالة المشتبه فيهم إلى الولايات القضائية الوطنية. ونشير أيضا إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أحالت بالفعل حوالي ٣٠ ملف قضية إلى رواندا وملفا واحدا إلى بلجيكا، وتعتزم أن تحيل ما مجموعه ٤٠ قضية أخرى. ونؤيد إحالة تلك المحاكمات إلى البلدان التي يسكن فيها الآن المشتبه فيهم أو الهاربون. وينبغي مساعدة هذه البلدان على المضي في إجراءات المقاضاة. ونتفق مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن العنصر المهيمن في تحديد الاضطلاع أو عدم الاضطلاع بإحالة قضية ما، ينبغي أن يتمشى مع ما تقره المحاكم الوطنية ذات الصلة، ووفقا للمعايير الدولية المناسبة، من أجل إجراء محاكمات عادلة.

ونشيد بالأساليب المختلفة التي اعتمدتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للإسراع بإجراءات المحاكمة، بما في ذلك ضم القضايا، وتخفيض عدد الاقتراحات الإجرائية وعمليات الاستئناف التمهيدية، والكشف عن الوثائق قبل بدء المحاكمات، وتطبيق نظام نوبات العمل صباحا وبعد الظهر، حيث يمكن سماع قضيتين في آن واحد. ونعتقد أيضا أن عملية انتخاب تسعة قضاة مخصصين إضافيين كان لها دور هام في تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

أنتقل الآن إلى المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، التي ما زالت تتلقى متهمين جدد. وقد أُلقي القبض على ثلاثة متهمين منذ آخر تقرير للمحكمة، وبذلك يصل إجمالي عدد المتهمين الجدد في هذا العام إلى ٢٠ متهما. وهناك ستة متهمين فقط لا يزالون هاربين. ومن الواضح أن وصول هؤلاء المتهمين الجدد سيؤثر في استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. ويؤكد رئيس المحكمة في التقرير الحالي أن التاريخ المحدد للانتهاء من المحاكمات هو حاليا عام ٢٠٠٩.

ونثني على الوسائل الابتكارية التي اعتمدتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للإسراع بالمحاكمات، بما في ذلك تقديم الإحاطات الموجزة، ونظام ثلاث محاكم، والإسراع بالاستئناف وترجمة أحكام المحكمة. كما نشير إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه فيما بين قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في أعقاب جلستهم

العامة الأخيرة، بالنسبة للمسائل التي قد تنشأ فيما يتصل بالمحاكمات المتعددة المتهمين. وحيث أن الحل البديل الذي يجري تقديمه يمثل جهدا للمساهمة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة، فإنه من رأينا أن هذا الاقتراح يستحق دراسة جادة من قبل المجلس.

ونشيد بالتقدم الذي تحرزه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية. ونلاحظ من التقرير أن القدرة على تناول قضايا تشتمل على جرائم حرب معقدة تتزايد بشكل مستمر في المحاكم المحلية في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود. ونرحب بالجهود المبذولة من أجل تعزيز القدرات الوطنية، وذلك بتدريب القضاة واستخدام القضاة الزائرين، من بين وسائل أخرى. كما نلاحظ أيضا أن المدعي العام قد وعد بأن يسحب تلك القضايا في الحالات التي لا تتوفر فيها للمتهم محاكمة عادلة في ظل الولايات القضائية الوطنية. ونحن نشاطره هذا الرأي.

وقد علمنا بمزيد من الارتياح بعملية إلقاء القبض مؤخرا على الجنرال السابق الكرواتي، آنتي غوتوفينا، الذي كان فارا من العدالة ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونود أن نشيد بحكومتي كرواتيا وإسبانيا على تعاونهما، الذي يسّر تحقيق هذه النتيجة. ونعتقد أن إلقاء القبض على راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش سيحدث عما قريب. ونناشد جميع المسؤولين أن يتعاونوا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل مثول هذين الهاربين صاحبي السمعة السيئة أمام العدالة في نهاية المطاف. وينبغي عدم السماح باستمرار هروبهما إلى ما بعد انتهاء ولاية المحكمة.

أخيرا، نود أن نشير إلى أن الفظائع التي ارتكبت في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة هي جرائم ألزمنا أنفسنا، نحن في المجتمع الدولي، بردعها وبالعمل على مثول المسؤولين عن ارتكابها أمام العدالة. ومن مصلحتنا الجماعية أن نفعل ذلك، وينبغي ألا تكون تكلفة ذلك العمل هي همنا المباشر الآن، ذلك أن العدالة هي التي ينبغي لها أن تكون شغلنا الشاغل. ومرة أخرى نؤيد المناشدة التي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها المقررة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى تستطيع هاتان المحكمتان الاضطلاع بولايتيهما المطلوبتين منهما. كما نناشد الدول أن تقدم المزيد من التبرعات إلى المحكمتين لتمكينهما من إنهاء عملهما، حتى يمكن أن تتحقق العدالة في نهاية المطاف.

السيدة تيلاليان (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، نود أن نتقدم بالشكر إلى القاضيين فاوستو بوكار وإريك موس، وكذلك إلى المدعيين العامين، كارلا ديل بونتي وحسن جالو، على العرضين الشفويين لتقريريهما المقدمين إلى مجلس الأمن. ونشيد بهما على جهودهما الدؤوبة لإنهاء حالات الإفلات من العقاب، وإعادة توطيد سيادة القانون، وتعزيز المصالحة الوطنية والسلام في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وتبذل المحكمتان أقصى ما يمكن من الجهود للامتثال للإطار الزمني المحدد في استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما، وذلك وفقا للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وقد بيّن من قبل القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – الذي نهنئه على تعيينه رئيسا للمحكمة – أنه منذ التقرير الأخير المقدم إلى المجلس، ازداد عدد المتهمين الذين تم إلقاء القبض عليهم، مما نتج عنه انخفاض عدد الهاربين المتبقين. وهذه علامة إيجابية على تعاون دول المنطقة مع المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل السيد آنتي غوتوفينا إلى لاهاي، بعد إلقاء القبض عليه بواسطة السلطات الإسبانية في جزر الكناري، يُعد

تطورا هاما من أجل إقامة المساءلة بخصوص الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قام مكتب المدعي العام بصياغة برنامج أقوى لتعقّب الهاربين وإلقاء القبض عليهم.

ومع ذلك، فإن استمرار عجز الدول المعنية عن إلقاء القبض على الهاربين المتبقين وتسليمهم يشكّل عقبة كأداء أمام تنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل من المحكمتين المخصصتين. وكما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة، لن تتمكّن المحكمتان من الوفاء بمهمتيهما التاريخيتين إلا إذا ألقي القبض على جميع الهاربين المتهمين وقدّموا للعدالة. ونأمل أنه، خلال هذه المرحلة الحاسمة من استراتيجية الإنجاز، ستتعاون الدول المعنية تعاونا كاملا مع المحكمتين من أجل مساعدتهما في جهودهما الرامية إلى التصدي للاعتداءات التي وقعت في الماضي.

إن أحد المكونات الرئيسية في تلك الاستراتيجية هو إحالة القضايا التي تشمل متهمين من ذوي الرتب المتوسطة والمنخفضة إلى ولاية وطنية مختصة. وحتى الآن، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافية السابقة ١٢ طلب إحالة تشمل ٢٠ متهما. وبالمثل، بدأ المدعي العام في محكمة رواندا عملية طلب إحالة قضايا أشخاص وجهت إليهم لوائح اتهام وإحالة ملفات أفراد إلى الولاية القضائية الوطنية لمحاكمتهم. ونلاحظ، مع الارتياح، أن كلتا المحكمتين حرصتا على ضمان الالتزام بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة في القضايا المذكورة التي تمت إحالتها. وإن التزام المدعي العام في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتقديم تقارير متابعة عن التقدم الذي تحققه المحاكم الوطنية في ما يتعلق بتلك القضايا، يشكل في نظرنا ضمانة فعالة.

وأما التدبير الهام الآخر فهو بناء القدرات المحلية للمحاكم الوطنية، ولا سيما تدريب القضاة والمدعين العامين المحليين. ولذلك، نرحب بزيارات العمل التي نظمتها محكمة يوغوسلافيا السابقة للقضاة والمدعين العامين الوطنيين، ونرحب كذلك بمبادرات بناء القدرات الأخرى التي اتخذت في المنطقة.

إن التنفيذ الناجح لاستراتيجية الإنجاز لكل من المحكمتين يتسم بأهمية بالغة. وقد قدم لنا رئيس محكمة يوغوسلافيا السابقة صورة واضحة عن الجهود المستمرة لفريقي العمل من القضاة المنشأين لدراسة سبل تحسين الإجراءات والممارسات للدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف من أجل إنجاز أقصى ما يمكن من العمل القضائي. وفي هذا الصدد، فإن اقتراح بناء قاعة محكمة رابعة لزيادة قدرات المحكمة يحظى بالاهتمام. وفضلا عن ذلك، فإن قراري مجلس الأمن، المتخذين خلال هذا العام، بشأن القضاة المخصصين لهما أهمية بالغة في تسهيل تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

وقد بيّن رئيس المحكمة الدولية لرواندا، القاضي موسي، في تقريره أن تقديراته ترجح الانتهاء من المحاكمة وإصدار الأحكام، التي تشمل بين ٦٥ و ٧٠ شخصا، بحلول عام ٢٠٠٨. ولوحظ في هذا الصدد أن استراتيجية الإنجاز في هذه المحكمة مرتبطة باستراتيجية الإنجاز في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي حقيقة الأمر، فإن عبء العمل في دائرة الاستئناف، وهو متماثل لدى المحكمتين، يجعل من الصعب التنبؤ بموعد الانتهاء من إجراءات الاستئناف. وكان مثيرا للاهتمام اقتراح الرئيس موسي بأنه، في مرحلة قادمة، قد تكون هناك حاجة إلى زيادة عدد القضاة في دائرة الاستئناف. وبالمثل، فإننا نوافق على أن المحكمتين لن تتمكنا من إنجاز المهمات الموكلة إليهما إلا إذا توفرت لهما الموارد اللازمة.

وخلال السنوات الماضية، أدت المحكمتان المخصصتان دورا حاسما في الدفع قدما بقضية العدالة وسيادة

القانون، في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وقد دخلتا الآن أشد مراحل وجودهما صعوبة وحسما، ويتعين عليهما تنفيذ استراتيجية الإنجاز بنجاح لكي يتم إنجاز مهمة كل منهما. ولكن ذلك سيعتمد على عدد من العوامل. ونعتقد أن من أهم تلك العوامل تعاون الدول المعنية، وكذلك دعم المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص دعم مجلس الأمن.

السيدة كوليت (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر رئيسي المحكمتين والمخصصتين والمدعين العامين فيها على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة والجديرة بالاهتمام.

وأود كذلك أن أهنئ القاضي فاوستو بوكار على انتخابه مؤخرا رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأرجو أن ينقل شكرنا إلى سلفه، القاضي ميرون.

لقد تلقينا بعض الأخبار السارة منذ اجتماعنا السابق: اعتقال أنتي غوتوفينا، أحد الفارين الأربعة الذين أشارت قرارات مجلس الأمن إليهم بالاسم. وهذه أخبار سارة بالنسبة للقارة الأوروبية، وللعدالة الدولية ولقضية العدالة ككل.

وقد تحقق ذلك الاعتقال بفضل جهود المدعي العام وكرواتيا وإسبانيا، كما أن عمليتي الاعتقال في كل من الأرجنتين وروسيا قد زادتا من نفاد صبرنا – بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقات دايتون – باريس – لكي نشهد إحالة سريعة لكل من راتكو ميلاديتش ورادوفان كراديتش إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما ذكر وزير خارجية فرنسا مؤخرا في بلغراد، فإن التعاون، وخاصة تعاون صربيا والجبل الأسود، مع المحكمة لن يعتبر تاما وكاملا إلا عندما يصبح الفاران المذكوران في لاهاي. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التقارب مع الاتحاد الأوروبي. وهي ضرورة قانونية وسياسية وأخلاقية.

كما أننا نتوقع التعاون التام والكامل من جميع الدول المعنية في ما يتعلق باعتقال فليسيان كابوغا وغيره ممن صدرت ضدهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وما زالوا طليقين بعد ١٠ سنوات من حدوث الإبادة الجماعية.

وبالنسبة لنا، فإن استراتيجية الإنجاز، التي أقرها المجلس، لها هدفان رئيسيان: تحقيق العدالة في وقت ملائم للضحايا، وبذلك، ضمان أن تحل المصالحة محل روح الانتقام. إننا نلاحظ، ونأسف بطبيعة الحال، التأخير المتوقع في عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المتعلق بالمرحلة الثانية للاستراتيجية – انتهاء المحاكمات – ولكننا نأمل ألا يعيق ذلك التقيد بموعد الإنجاز.

ونقدر جهود كلتا المحكمتين في استخدام مواردها بمنتهى الفعالية، بينما تكفلان تمتع المحاكمات بالضمانات اللازمة. كما أننا نأمل أن يتم رصد المحاكمات التي أحيلت إلى الولاية الوطنية لكفالة تلك الضمانات، وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد تلك المحاكمات بالنيابة عن المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة. وفي ما يتعلق بمحكمة رواندا، هل بإمكان المدعي العام أن يخبرنا عما إذا كان ينظر في إنشاء آلية مشابهة بالنسبة للقضايا المحالة إلى الولاية الوطنية؟

ينبغي أن تظل حماية الشهود شاغلا مستمرا بالنسبة لكلتا الولايتين. فالضغوط والتهديدات ضد الشهود لا يمكن القبول بها. وقد أكدت السيدة ديل بونتي مرة أخرى خطورة هذه المشكلة في كوسوفو. وأحطتنا علما بملاحظاتها حول تعاون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وبصفتنا عضوا في مجلس الأمن، نحن بالطبع مصممون على الاضطلاع بمسؤولياتنا، وبالاستمرار، إلى جانب المحاكم، بالبحث عن السبل الكفيلة بالتقيد

باستراتيجية الإنجاز. ومع ذلك، فإننا نشعر بأن من المهم ضمان الاستقرار في عمل المحاكم وفي نظامها الأساسي، وتجنب التدخل المتكرر من جانب المجلس في شؤونها التنظيمية.

وفي الختام، أؤكد مجددا اعتقاد فرنسا أن مهمات المحاكم لا يمكن أن تنجز طالما ظل المتهمون الرئيسيون طليقين – لا سيما السيد كراديتش، والسيد ميلاديتش والسيد كابوغا — وما لم يقدموا إلى المحاكمة. وينبغي إحالة الفارين إلى أروشا ولاهاي فورا. وكما هو الحال بالنسبة للدول المعنية، ينبغي لهم أن يفهموا أن مجلس الأمن لن يتراجع عن مطالبه.

السيد الحاج علي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن في البداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في التقدم بالشكر إلى الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة. كما أود أن أشيد، من خلالهم، بالعمل الذي تقوم به هاتان المحكمتان في أداء المهمات التي أسندها إليهما المجتمع الدولي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضي فاوستو بوكار على انتخابه لرئاسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولأشكر سلفه، القاضي تيودور ميرون، على العمل الهام الذي قام به.

ويعيد وفدي تأكيد التزامه بإنجاز المهمة التي أسندها المجتمع الدولي إلى المحكمتين وبتحقيق أهداف استراتيجيتي الإنجاز.

ونرحب بالعمل المضني الذي تقوم به مختلف أجهزة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك بالجهود المبذولة، وفقا للإجراءات العادية، من أجل تحسين التحقيقات التمهيدية للمحاكمة وتعجيل الإجراءات في الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف.

ونعتقد أيضا أن إحالة قضايا تخص متهمين من ذوي المناصب المتوسطة والصغرى إلى سلطات الدولة القضائية في يوغوسلافيا السابقة ستسهم في الحد من الضغط على المحكمة وستخفض المدة الزمنية المطلوبة لأداء مهمتها. ولكن ما زال إنجاز المهمة يبعث على القلق، خاصة وقد أصبح من الصعب بشكل متزايد، كما يتضح في التقريرين الأخيرين لمجلس الأمن، التنبؤ بموعد إتمام لإنجاز ولاية المحكمة.

ونعتقد في هذا الصدد أن الجهود الموحدة للمجتمع الدولي، مثل تلك الجهود التي أفضت إلى إلقاء القبض مؤخرا على أنيتي غوتوفينا، وكذلك التعاون التام والكامل من الأطراف المعنية مع المحكمة، تظل عناصر هامة في تجاوز الصعوبات التي تواجهها في اعتقال كل المتهمين الذين ما زالوا طلقاء وتقديمهم إلى العدالة، خاصة رادوفان كاراجيتش وراتكو مالديتش.

إن استراتيجية الإنجاز المستكملة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعيد التأكيد على أنه لا يزال من الممكن التقيد بالمواعيد النهائية المحددة في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، ولكنها تخضع لشروط خارجة عن نطاق سيطرة المحكمة. وتشمل تلك الشروط التعاون التام والكامل من الدول المعنية في اعتقال ومحاكمة الأفراد الذين مازالوا طلقاء، وكذلك توفر الوسائل لذلك.

إن القيود المتعلقة باختصاص المحاكم في بلدان معينة وانطباق قوانينها على المتهمين من ذوي المناصب المتوسطة أو الصغرى المحالين إليها للمحاكمة قد تتسبب في بطء عمل المحكمة وهي تسعى إلى إكمال إجراءات المحاكمة قبل عام ٢٠٠٨ وإتمام جميع أعمالها قبل عام ٢٠١٠، مثلما ينص القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ورغم إن إنشاء قاعة محكمة رابعة

ورفع تجميد التعيينات على الأرجح سوف يحسنان عمل المحكمة، مازال واضحا أن الزيادة المتوقعة في عدد القضايا خلال مرحلة الاستئناف ستشكل ضغطا إضافيا على المحكمة وستزيد من تأخير إتمام عملها. وحقيقة عدم تحقيق كل المنجزات المنتظرة لهذا العام تبرهن على أنه مازالت هناك تحديات.

ونلاحظ بارتياح إصدار الحكم مؤخرا على المسؤولين الروانديين السابقين ذوي المناصب العالية، بمن فيهم المقدم الويس سيمبا، المتهم بأداء دور رئيسي في مذابح عام ١٩٩٤. وهذا دليل إضافي على أهمية المهمة المناطة بالمحكمة والمتمثلة في ضمان عدم إفلات تلك الجرائم من العقاب، رغم الصعوبات التي تتم مواجهتها.

أخيرا، نأمل أن نشهد تعاونا بين رواندا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل المزيد من ضمان إرساء السلام والمصالحة الوطنية. وبالنظر إلى القيود التي يواجهها النظام القضائي في هذا البلد وبلدان افريقية أخرى، نطالب المجتمع الدولي بتوفير الدعم المادي والمالي وبتعزيز قدرتها على محاكمة القضايا المحالة إليها.

السيدة ويلسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بدعم محكمتي الأمم المتحدة الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وتقدر العمل الذي يقوم به الرئيسان والمدعيان العامان وأمينا السجلات فيهما لتقديم أكثر المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

وننضم إلى الآخرين في تهنئة القاضي بوكار على انتخابه، ونرحب به في المجلس. وتشكر الولايات المتحدة الرئيسين والمدعين العامين على مخاطبة المجلس هذا الصباح.

فيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا السابقة، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بتوفير الدعم المالي والدبلوماسي الكبيرين لها. ونطالب جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها القانونية بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذا التعاون لا يشمل إمكانية الوصول إلى السجلات والشهود فحسب بل يشمل أيضا اعتقال كل المتهمين الهاربين داخل أراضيها وتسليمهم إلى لاهاي دون تأخير. وفي هذا الصدد، نرحب باعتقال الكراوتي المتهم من المحكمة، أنتي غوتوفينا، وبتسليمه إلى المحكمة، ونهنئ السلطات الكرواتية والأسبانية على جهودها التي أفضت إلى اعتقاله.

وكما قالت وزيرة الخارجية رايس،

”لقد اتخذت كرواتيا الآن خطوة رئيسية إلى الإمام نحو تصحيح أخطاء تاريخها الحديث. ومن خلال نجاح جهود كرواتيا الكبيرة في العثور على غوتوفينا وتقديمه إلى العدالة فإنها تعزز بدرجة كبيرة ترشحها للاندماج الأوروبي – الأطلسي الكامل في نهاية المطاف.

وتطالب الولايات المتحدة أيضا حكومة صربيا والجبل الأسود والسلطات البوسنية الصربية بتنفيذ التزاماتها تجاه المحكمة الجنائية الدولية، خاصةً من خلال اعتقال رادوفان كاراجيتش وراتكو ماليديتش وإحالتهما إلى المحكمة، فستظل أبواب المحكمة مفتوحة لهما على الدوام.

لقد أكدت الولايات المتحدة وغيرها في المجتمع الدولي أن تعزيز الالتزامات الدولية تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرط أساسي للمزيد من الاندماج في المجتمع الأوروبي – الأطلسي. وطالما بقي كاراجيتش وماليديتش طليقين، لن تتمكن صربيا والجبل

الأسود والبوسنة والهرسك من الانخراط الكامل في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية.

ويسعدني أن زعماء الطائفة البوسنية الصربية قدموا إلى الوزيرة بيانا يدعو إلى اعتقال وتسليم كاراجيتش ومالديتش ويتعهد بأن يكون الانصياع الكامل للمحكمة الدولية أولويتهم الرئيسية. وهذه خطوة إلى الأمام، ولكن يجب أن تفضي هذه الخطوة إلى اتخاذ إجراء جاد. ولقد خاب أملنا لأنه رغم العديد من بيانات النية الصادرة عن حكومة صربيا والجبل الأسود لم يُحرز تقدم في اعتقال مالديتش. ونحن نطالب رئيس الوزراء الصربي كوستونيتشا بصفته رئيسا للحكومة، ونطالب وزير الدفاع المعين حديثا ستانكوفتش، بتكثيف جهودهما لاعتقال كاراجيتش ومالديتش وكل المتهمين الآخرين الهاربين وتسليمهم إلى لاهاي. وسيكون الحكم على هذه الجهود وفقا للنتائج وليس الأقوال.

وبعد اعتقال أنتي غوتوفينا مؤخرا، يتعين الآن على المجتمع الدولي أن يمارس تدقيقا أكبر لصربيا والجبل الأسود والسلطات البوسنية الصربية حتى يضمن تعاونها الكامل مع المحكمة. كما يجب أن نعمل معا لضمان نجاح استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية المعتمدة من مجلس الأمن، والتي تسعى إلى إتمام المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨ وإنجاز جميع أعمالها بحلول عام ٢٠١٠.

وفي وسع المجتمع الدولي أن يساعد على نجاح استراتيجية الإنجاز بتقديم دعم قوي لجهود المحكمة الرامية إلى المساعدة في إنشاء قدرات على إجراء المحاكمات المحلية الموثوقة لقضايا جرائم الحرب المتعلقة بمتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة. وما زلنا ندعم تلك الجهود وننوه بالعمل الكبير الذي يجري إنجازه في ذلك الصدد في سراييفو، وبلغراد، وزغرب ونناشد الدول الأخرى أن تتبرع لهذه الدوائر المحلية في محاكم جرائم الحرب، إما من خلال تقديم المساعدة المالية المباشرة أو التبرعات العينية.

وبالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تشيد الولايات المتحدة بتزايد خطى إجراء المحاكمات في ظل قيادة رئيس المحكمة إيريك موسي. ويجب علينا جميعا أن نواصل العمل معا لضمان نجاح استراتيجية المحكمة لإنجاز المحاكمات، التي تسعى لاختتام العمل في عام ٢٠٠٨ وكل العمل في عام ٢٠١٠، على النحو الذي وافق عليه مجلس الأمن في السابق.

ولكي يحصل ذلك، لا بد أن يقدم المجتمع الدولي دعما قويا لجهود المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بغية المساعدة في إنشاء القدرات على إجراء محاكمات محلية موثوقة لقضايا جرائم الحرب المتعلقة بمتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة. ونناشد جميع الدول، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وكينيا، الوفاء بالتزاماتها الدولية بإلقاء القبض على فيليسيان كابوغا وغيره من الأشخاص الذي وجهت إليهم المحكمة اتهامات بارتكاب جرائم حرب، وهم موجودون داخل أراضيها وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وما زال أولئك المتهمون الهاربون يثيرون الصراع في منطقة البحيرات الكبرى ولا بد من مطاردتهم بنشاط وإلقاء القبض عليهم، على النحو الذي طالب به مجلس الأمن في العديد من القرارات، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك القراران ١٥٣٤ (٢٠٠٤) و ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

السيد غوان جيان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني، في البداية، أن يهنئ القاضي بوكار على انتخابه لرئاسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. ونحن على ثقة بأن عمل المحكمة، في ظل قيادته، سيكلل بالنجاح. وفي ذلك الصدد، يود الوفد الصيني أيضا أن يشكر

الرئيس السابق للمحكمة، القاضي ميرون، على إسهامه في التشغيل السلس للمحكمة.

ولقد استمعت باهتمام للبيانات التي قدمها في وقت سابق القاضي بوكار والمدعية العامة ديل بونتي، والرئيس موسي والمدعي العام جالو، بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على التوالي.

وترحب الصين بالعمل الذي أنجزته المحكمتان. ونلاحظ على نحو خاص حقيقة أن المحكمتين اتخذتا التدابير اللازمة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تسريع المحاكمات وإلى إحالة القضايا التي تشمل المتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة إلى الولايات الوطنية المختصة. كما لاحظنا حقيقة أن المحكمتين ستواصلان التفكير في إيجاد سبل جديدة لتعزيز فعالية عملهما.

وتؤيد الصين جهود المحكمتين لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. ونقل الجنرال غوتوفينا مؤخرا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أقنعنا بشكل إضافي بأن عمل المحكمتين سيحقق، من خلال الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف، الأهداف المحددة، على النحو الذي يتوقعه المجتمع الدولي.

وبقيت ثلاثة أعوام على حلول الموعد النهائي لإنجاز المحكمتين لمحاكماتهما الابتدائية، على النحو المتوخى في استراتيجيتهما للإنجاز. ولا تشكل ثلاثة أعوام فترة قصيرة، ويمكن إنجاز قدر كبير من العمل خلال ذلك الوقت. ويحدونا الأمل في أن تستفيد المحكمتان فائدة كاملة من الموارد المتاحة بغية إنجاز محاكماتهما بشكل سلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للملكة المتحدة.

أولا وقبل كل شيء، نشكر رئيسي المحكمتين، القاضي بوكار والقاضي ميرون، والمدعيين العامين كارلا ديل بونتي وحسن جالو، على التقارير والبيانات التي قدموها صباح هذا اليوم. وعلى نحو خاص، نهنئ الرئيس بوكار على انتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وإنني لمتأكد بأنه سيواصل التعاون الممتاز الذي تمتعنا به مع سلفه، القاضي ميرون.

وإذ انتقل بادئ ذي بدء إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ومسألة المتهمين والتعاون، فإن من الأنباء الممتازة، بطبيعة الحال، أن آنتي غوتوفينا قد تم الآن اعتقاله، ونرحب بمشاركة السلطات الكرواتية وبالإجراء السريع الذي اتخذته السلطات الإسبانية لنقله إلى لاهاي. وكما لاحظت المدعية العام ديل بونتي صباح اليوم، فإن هذا الأمر يوضح بجلاء أن سياسة المشروطية القوية تعمل وإنه حيث يوجد المتهمون الهاربون، تشكل المشاركة التامة للسلطات الوطنية أمرا حاسما لإلقاء القبض عليهم.

ويظل التعاون التام يشكل التزاما مستمرا بالنسبة لجميع الدول في المنطقة، ونناشد صربيا والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، وخاصة جمهورية صربسكا، أن تحذوا حذو كرواتيا وأن تفي بمسؤولياتها نحو المجتمع الدولي، وفقا للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وفي ذلك الصدد، يشكل الاعتقال السريع لجميع من تبقى من المتهمين الهاربين، وخاصة راتكو ملاديتش ورادوفان كراديتش، ونقلهم إلى لاهاي أمرا أساسيا بشكل قاطع. وحان الوقت لكي يحصل ذلك، إذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمذبحة سربرنيتشا واتفاقات دايتون – باريس.

وإذ أنتقل، ثانيا، إلى تقدم إجراء المحاكمات وعمل المحكمة، يسرنا أن نشهد الإنتاجية المتزايدة للمحكمة الجنائية

الدولية ليوغسلافيا السابقة، بما في ذلك عدد القضايا المعروضة عليها والأحكام التي صدرت والقضايا التي أحيلت إلى كرواتيا والبوسنة والهرسك. ونرحب بالمبادرات العديدة لبناء القدرات التي اضطلع بها موظفو المحكمة بغية تعزيز الأجهزة القضائية المحلية لبلدان يوغسلافيا السابقة.

ونشعر بالامتنان للجهود الواسعة التي تبذلها جميع هيئات المحكمة لتنفيذ تدابير عملية وقانونية جديدة وهامة لتسريع الإجراءات. ومن الأهمية بمكان أن تنجز المحكمة ولايتها في حدود الإطار الزمني والميزانية المتفق عليهما. ولكن لدينا شواغل حقيقية تتعلق بمرور الموعد النهائي لعام ٢٠٠٨ المحدد لإنجاز المحاكمات وبخطر زيادة تأخير الاستئنافات.

وإذ انتقل، ثالثا، إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا نرحب بالأنباء التي أكدها صباح هذا اليوم رئيس المحكمة جالو، وهي تفيد بأن المحكمة ما زالت ماضية على طريق إنجاز جميع المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٨. والزيادة المستمرة في أنشطة المحاكمات أمر يدعو إلى التشجيع. وهي تؤكد للمجتمع الدولي أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحرز تقدما جيدا. وحقيقة أن المحكمة تعمل بكامل قدراتها على إنجاز المحاكمات تدل على العمل الشاق لموظفيها وتفانيهم.

ومن المشجع أن استراتيجية الإنجاز تكمن في صميم الإدارة الشاملة للمحكمة. واتخاذ خطوات حصيفة، مثل استخدام إعادة توزيع الموظفين لتغطية الزيادة المتوقعة في الموظفين في مجالات النمو، سيمنح الثقة للمانحين.

وإذ انتقل بعد ذلك إلى المسائل التكميلية، فإننا نلاحظ أن عبء عمل دائرة الاستئناف سيشهد زيادة كبيرة في المستقبل القريب. وسيحدث ذلك تأثيرا كبيرا على تاريخ اختتام عمل المحكمة، ونناشد أمانتي المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا اتخاذ خطوات الآن بغية التخطيط لهذا الأمر والمسائل التكميلية الأخرى التي ستواجهها المحكمتان. ويسرنا أن كاتبي المحكمتين وموظفي مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية يتخذون الآن مبادرات في هذا الصدد.

وإذ انتقل، أخيرا، إلى تعاون الدول الأعضاء في ما يتعلق بالمتهمين الهاربين، لا بد للدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من الناحية العملية فضلا عن الناحية المالية. ويجب على الدول، على نحو خاص، أن تفي بتعهداتها بإلقاء القبض على المتهمين المطلقي السراح، بمن في ذلك فيليسيين كابوغا، ونقلهم إلى ولاية المحكمة.

وأخيرا، نقرّ بالجهود المبذولة لإحالة قضايا من المحكمة إلى الولايات المحلية وبالخطوات المتخذة في ميدان بناء القدرات الوطنية. بناء القدرات حيوي لضمان الامتثال للمعايير الضرورية للمحاكمة العادلة والاستقلال والاحترام التام لحقوق الإنسان في المحاكمات المحلية.

أستأنف الآن وظائفي بوصفي رئيسا للمجلس.

أدعو أولا الدول المدعوة بموجب المادة ٣٧ إلى شغل مقعد بجانب طاولة المجلس.

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نود أن نشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمناقشة استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

يود وفد بلدي أن يعرب عن شكره لرئيسي المحكمتين القاضي إريك موس والقاضي فاوستو بوكار والمدعيين الرئيسيين حسن جالو وكارلا ديل بونتي، كل على عرضه. ونحن نشيد بهم على مواصلتهم العمل الشاق

والتزامهم بالتنفيذ الناجح لاستراتيجيتي الإنجاز وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

ونود أن نركز ملاحظاتنا على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. تود حكومة بلدي أن تعرب عن ارتياحها لعلاقة عملنا الجيدة مع المحكمة وأن تعيد التأكيد مرة أخرى على التزامنا بمواصلة العمل مع المحكمة بروح بناءة ومتعاونة لمحاكمة الذين يتحملون المسؤولية العظمى عن الإبادة الجماعية في رواندا سنة ١٩٩٤.

وإذ تدنو سنة ٢٠٠٥ من نهايتها، ندرك أنه لا يتوفر وقت طويل لدى المحكمة قبل أن تنجز المحكمة كما يفترض عملها وفقا لاستراتيجية الإنجاز. إننا نشيد بجهود المحكمة المبذولة ليكون نهجها مركزا ومنتظما وهي تعمل لضمان الإنجاز الناجح لولايتها.

وعلى أساس المعلومات الواردة في الرواية المستكملة والمنقحة لاستراتيجية الإنجاز تتوقع المحكمة أن تكمل محاكمات ٦٥ إلى ٧٠ شخصا بحلول ٢٠٠٨. وبينما نرحب بهذا التقييم نذكّر أيضا بأن مكتب المدعي قام قبل بضع سنوات باستهداف ٣٠٠ متهم للمحاكمة، وهؤلاء يتحملون أكبر مسؤولية عن الإبادة الجماعية. وهذا الرقم قد قلّ نتيجة عن التنقيح خلال السنين، حتى وصلنا اليوم إلى مرحلة نتكلم فيها عن حوالي ربع هذا العدد من الأشخاص المستهدفين أصلا.

وعلى الرغم من انخفاض عدد الأشخاص المستهدفين للمحاكمة، ما تزال اتهامات خطيرة قائمة ضد الكثير من المتهمين الذين لا يُنظر في محاكمتهم بعد. وأحد هؤلاء المتهمين هو كالكست مباروشيمانا الذي ينبغي أن يمثل للمحاكمة بدلا من النظر في تعويضه عن الدخل المفقود من العمل لدى الأمم المتحدة.

ومن بين الأشخاص الذين يتهمهم المدعي يبقى ١٩ مطلقي السراح وتمنحهم دول أعضاء في الأمم المتحدة ملاذا من العدالة الدولية. نناشد مرة أخرى المدعي أن ينفذ الأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للمحكمة لضمان تعاون جميع الدول وتسليمها لهؤلاء الهاربين. ينبغي للمدعي، على سبيل المثال، أن ينظر في أن يوفر لمجلس الأمن قائمة بالمتهمين الذين لا يزالون طليقي السراح، مع البلدان التي يقيمون حاليا فيها.

ومما تفكر فيه حكومة وشعب رواندا، خصوصا الذين هم على قيد الحياة بعد الإبادة الجماعية، هو ألا يسمح للمقترفين للإبادة الجماعية بالتهرب من العدالة. واستراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة ينبغي ألا تعتبر استراتيجية للتخلي عن تعهدات المجتمع الدولي بمحاكمة جميع المتهمين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو في رواندا. والطبيعة الخطيرة لجريمة الإبادة الجماعية تتطلب أن نضمن عدم الإفلات من العقاب؛ ولذلك لا يمكننا أن نقبل فكرة أن بعض المتهمين قد لا يُلقى القبض عليهم أبدا. يجب اتخاذ التدابير لضمان محاكمة جميع المتهمين، حتى بعد انتهاء ولاية المحكمة.

ونرحب بالبرنامج الأكثر نشاطا الذي وضعه الادعاء لتتبع الهاربين وإلقاء القبض عليهم. ونقدّر أيضا التزام بعض الدول الأعضاء بالتعاون مع المحكمة في إلقاء القبض على المتهمين وإحالتهم إلى المحاكمة. ونحث الدول الأعضاء على تكثيف هذه الجهود. تلك هي الطريق الوحيدة لضمان إلقاء القبض على متهمين سيئي السمعة من قبيل فيليسيين كابوغا وأوغوستين نغيراباتواري وفراتنسوا بوسيباروتا وتقديمهم للمحاكمة.

وبالنظر إلى أنه لم يبق سوى سنتين لإنجاز عمل المحكمة نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفكر مليا في مسائل تركة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بخاصة في رواندا.

ويُذكر من فضل المحكمة أنها حاكمت الكثير من المتهمين الرئيسيين بالإبادة الجماعية. وأرست أيضا سوابق قانونية كثيرة وأسهمت إسهاما كبيرا في القانون الدولي.

ولكن يبقى قدر كبير من العمل ينبغي القيام به فيما يتعلق بأثرها في عملية العدالة والمصالحة في رواندا. وقد يعزى ذلك إلى المسافة الجغرافية بين أروشا ورواندا، بالاقتران بالإخفاق في إقامة برنامج نشيط وفعال للتوعية. وقد يعزى أيضا إلى مشاكل حماية الشهود وإلى تحديات الإدارة والأخلاق التي أحاقت بالمحكمة، بخاصة في السنوات الأولى من إنشائها.

وتركة المحكمة فيما يتعلق بتعزيز الجهاز القضائي الرواندي تتطلب أيضا الاهتمام. إننا نشيد بالدعم المقدم حتى الآن لتعزيز جهازنا القضائي، على الرغم من أننا أكثر تقديرا، بخاصة في مجال تدريب المحققين، للمحامين والقضاة، وأيضا بتحسين البنية الأساسية القائمة، بوسائل منها تعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن ذلك أن يدعم جهودنا التي أدت فعلا إلى التعزيز الكبير للجهاز القضائي.

ومنذ إنشاء المحكمة في سنة ١٩٩٤ أيدت حكمة بلدي تأييدا قويا إحالة بعض القضايا لإجراء محاكمة بشأنها في رواندا. وثمة مبدأ مقبول على نطاق واسع وهو أن المحاكمات ينبغي دائما أن تجري في أقرب مكان ممكن من المكان الذي اقترفت فيه الجرائم. والجرائم المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اقترفت في رواندا. وترى حكومة بلدي أن جميع المحاكمات التي تُستهدف للإحالة ينبغي أن تجري في رواندا. من شأن ذلك أن يكون مصدر مساعدة في تناول مشكلة التركة التي ذكرتُها في وقت سابق، لأن الناس يمكنهم أن يفهموا عملية قانونية تجري بالقرب منهم. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد في استئصال ثقافة الإفلات من العقاب، بالنظر إلى أن العدالة لن يكون من شأنها أن تقام فحسب ولكن من شأنها أن تُرى أن الروانديين يقيمونها في رواندا أيضا. هذان العاملان من شأنهما أن يسهما في النهوض بالمصالحة والشفاء على الصعيد الوطني.

ولذلك ترحب حكومة رواندا بإحالة ٤٥ ملفا للتحقيق من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى رواندا. ونشجع المحكمة على مواصلة تحديد هوية القضايا التي ستتم إحالتها.

أثيرت مسألتان فيما يتعلق بقدرة رواندا على معالجة هذه القضايا. أولا، في بضع مناسبات أخبرْنا المحكمة بأن ثمة منذ سنة ١٩٩٨ وقفا اختياريا على عقوبة الإعدام، وبأن الحكومة على استعداد، على أية حالة، للتوصل إلى اتفاق مع المحكمة على عدم ممارسة عقوبة الإعدام في أي من القضايا المحالة.

ثانيا، خفّ ضغط القضايا على المحاكم العادية لدى الشروع في محاكمات مجتمع غاكاكا في وقت مبكر من هذه السنة. والأغلبية الساحقة من القضايا يتوقع أن تجري محكمة مجتمع غاكاكا وعملية الاستئناف المحاكمة بشأنها. ذلك أعفى المحاكم العادية من النظر في القضايا، مما يمكن المحاكم الآن من معالجة القضايا المحالة من قِبَل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقليل من القضايا التي قد تعيد محاكم غاكاكا إحالتها إليها.

ثانيا، تعكف الحكومة الرواندية منذ عام ١٩٩٤ على برنامج مكثف لبناء نظام قضائي قوي يحظى بالاحترام. فقد دربنا في خلال السنوات الـ ١٠ الماضية ثلاثة أمثال عدد

المحامين والمحققين الذين دربوا في العقود الثلاثة السابقة على عمليات الإبادة الجماعية. كما أننا، بمساعدة عدد من الحكومات الصديقة، قد أحدثنا تغييرا شاملا بالهياكل الأساسية، وخاصة قاعات المحاكم، ووفرنا للقضاة والمدعين العامين من التيسير ما زادهم فاعلية.

وعليه، ترى حكومة رواندا لتلك الأسباب أن لديها القدرة على معالجة جميع القضايا المحالة من محكمة رواندا، ونرجو أن يتخذ مكتب المدعي العام في الوقت المناسب القرار بإحالة جميع القضايا المذكورة إلى رواندا.

ولا نقول إن قضاءنا بلغ حد الكمال. فما زالت توجد تحديات، ولكننا مصممون على مواصلة إحراز التقدم وزيادة تعزيز نظامنا القضائي. ونرحب بطبيعة الحال باستمرار المساعدات الدولية لتمكيننا من مواصلة تعزيز قدرتنا المحسنة، بنفس الطريقة التي قدم بها الدعم ليوغوسلافيا السابقة استعدادا لإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر القاضي موسى على النداء الذي وجهه للمجتمع الدولي بهذا المضمون.

ومن المهم أيضا أن تنفذ الأحكام داخل رواندا. وهذه نقطة أخرى تدعو لها الحكومة الرواندية منذ عام ١٩٩٤. وهنا أيضا، يقتضي كل من المنطق العادي والعدالة الطبيعية أن تنفذ الأحكام حيث ترتكب الجرائم. وفي هذا مناصرة للعدل ومكافحة للإفلات من العقاب وتعزيز للمصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى أنه تم منذ عام ونصف بناء مرفق جديد للاحتجاز يفي بمعايير الأمم المتحدة.

ولا يزال أمن الشهود الذين يدلون بشهاداتهم أمام المحكمة من المسائل التي تثير قلق حكومتي. ونثني على قرار المدعي العام بانتداب محام خاص للتحقيق في هذه الأمور ونرحب بأي توجيهات من دائرة الاستئناف بشأن هذه المسألة في قضية جان ديو كاموهاندا. ونحث الدوائر الأخرى على تناول هذه المسألة بجدية واتباع هذا الإجراء في جميع الحالات التي أبلغ فيها عن أخطار تتهدد أمن الشهود. ونحن لذلك ندعو المحكمة إلى أن تعدّ بالاشتراك معنا آلية لكفالة أمن الشهود، بما في ذلك بالتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون مع حكومة رواندا فيما يتعلق بجميع جوانب حماية الشهود.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي لدعمه المستمر للمحكمة سواء من خلال الاشتراكات المقررة أو التبرعات. ونود خاصة أن نشكر حكومتي النرويج والمملكة المتحدة، اللتين دفعتا تكلفة تشييد قاعة محكمة جديدة في أروشا. وستمكّن هذه القاعة الجديدة من النظر في مزيد من القضايا في نفس الوقت، مما يترتب عليه الدعم لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. كما نقدر كثيرا مساعدة المجتمع الدولي التي مكنتنا من تشييد قاعات جديدة بالمحكمة ومرفق للاحتجاز في رواندا، سوف يستخدم حصرا للقضايا المحالة إلى رواندا من المحكمة.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنحث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها المالية بالكامل للمحكمة في مواعيدها، ودون شروط. ذلك أن التأخير في السداد أو عدم دفع المساهمات تترتب عليه آثار سلبية بالنسبة لاستراتيجية الإنجاز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد بريتشا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بتهنئتكم يا سيدي على رئاستكم الموفقة للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الصادق للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة، وأن أغتنم هذه الفرصة لتهنئته على تعيينه في هذا المنصب الهام. كما أعرب عن صادق امتناني للقاضي إريك موسى، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللسيدة كارلا ديل بونتي، رئيسة الادعاء العام بمحكمة يوغوسلافيا السابقة، وللسيد حسن جالو، المدعي العام لدى محكمة رواندا.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن يقدم جميع المتهمين إلى العدالة بغية أن تنجز محكمة يوغوسلافيا عملها بنجاح. حينئذ وحده يمكن تحقيق مصالحة حقيقية في غرب البلقان، الأمر الذي يفتح الطريق أمام تحقيق استقرار وازدهار دائمين في المنطقة بأكملها ضمن البوتقة الأوروبية.

واليوم، نحن هنا أيضا لتقييم التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا. ومنذ التقرير الأخير للمدعي العام الرئيسي، اتخذت البوسنة والهرسك خطوات إيجابية نحو تحسين التعاون مع المحكمة الدولية. في غضون ذلك، تزايد تزايدا كبيرا عدد الأشخاص الذين جرى تسليمهم وهم متهمون بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأن تعاون الكيانات مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا تحسن تحسنا كبيرا، ولا سيما من جانب سلطات جمهورية صربسكا. وتم توفير الحصول على جميع الوثائق المطلوبة، وبدأت دائرة محكمة جرائم الحرب عملها.

وتؤكد البوسنة والهرسك من جديد التزامها القوي بالمبدأ القائل إن جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب على أراضيها، فضلا عن بقية أراضي يوغوسلافيا السابقة، يتعين تقديمهم إلى العدالة. ولقد وجهت المحكمة منذ بدء عملها في عام ١٩٩٣ التهمة إلى ١٦١ شخصا بارتكاب جرائم حرب في يوغوسلافيا السابقة. وأنجزت حتى الآن إجراءات المحاكمة لـ ٨٨ شخصا. وثمة ستة متهمين، جميعهم مطلقو السراح، لا يزال يتعين محاكمتهم قبل اختتام عمل المحكمة. وأود أن أذكّر المجلس بأنه حصلت زيادة هائلة في عدد المتهمين المحالين إلى المحكمة – والعدد في الواقع هو ٢٤ منذ نهاية العام الماضي.

في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ تم افتتاح دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، والإدارة الخاصة لمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وبوسعهما الآن قبول القضايا التي تقرر المحكمة إحالتها إلى سلطات البوسنة والهرسك لمتابعتها. وهذا يؤكد أن البوسنة والهرسك أوفت فعلا بالتزاماتها الدولية وأصبحت شريكة كاملة مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا. ويأتي هذا نتيجة جهود منسقة بين مجلس الوزراء وغيره من المؤسسات ذات الصلة في البوسنة والهرسك، ومكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك، والمحكمة والمجتمع الدولي. وهو يؤكد أيضا قدرة دائرة جرائم الحرب على القيام بعملها رغم الصعوبات التي تمتد من نقص في التمويل إلى نقص في الأمكنة التي يسجن فيها الأشخاص، إلى مشكلة ازدواجية جنسية المتهمين وهو ما استرعي انتباه المحكمة إليه.

ونحن أكيدون أن دائرة جرائم الحرب ستحظى قريبا بالاحترام الكامل لدى الجميع. ونحن أكيدون أن إجراءات المحاكمة ستجري باجتهاد ونزاهة، وأن أفضل الممارسات الأوروبية فضلا عن المرافق التقنية للدائرة ستكفل إنجاز عمل الدائرة بأقصى قدر من الفعالية.

إن دائرة جرائم الحرب تحاكم فئتين من القضايا. الفئة الأولى، وفقا للمادة ١١ مكررا من النظام الداخلي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا، تشمل الاتهامات الثابتة، والفئة الثانية تشمل قضايا تمر بمراحل مختلفة من التحقيق. إضافة إلى ذلك، ستحكم دائرة جرائم الحرب في قضايا جرائم الحرب المحلية.

وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ووفقا للمادة ١١ مكررا، أحالت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا القضية الأولى إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وهذه أول مرة أحالت فيها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا إلى محكمة محلية في بلد من بلدان يوغوسلافيا السابقة. ونتيجة لتقييم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا، توصلت إلى أن البوسنة والهرسك بإمكانها أن تفي بأعلى المعايير القضائية الدولية في حالات جنائية صعبة وحساسة كهذه.

وترحب البوسنة والهرسك باعتقال الجنرال أنتي غوتوفينا في أسبانيا، ونقله إلى لاهاي. بعد خمس سنوات تقريبا من التفتيش، بينت جمهورية كرواتيا الفرق بين المماطلة والتصميم. وقد انتظرنا ذلك التطور بترقب، ونحن مسرورون بشكل خاص أن الباب نحو عضوية كرواتيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي بات مفتوحا على مصراعيه الآن.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فإننا نحتفل هذه السنة بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاق دايتون للسلام. وقد شارك رئيسا الدولتين الجارتين بنشاط في تلك المفاوضات ووقعا الاتفاق بصفتهما ضامنين له. ومع أن علاقاتنا بهما تحسنت بشكل كبير، فإن تاريخنا الحديث يشعرنا بالضيق لأننا واقعين بين المطرقة والسندان. وسنشعر حتما بالمزيد من الارتياح عندما ندخل في الشراكة من أجل السلام، وسنصبح بالتحديد أكثر ارتياحا عندما نصبح أعضاء كاملين في حلف الناتو. والشرط الوحيد المتبقي لتحقيق ذلك الهدف الذي يكتسي أهمية حاسمة هو اعتقال رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش ، المتهمين الأسوأ صيتا والأعلى منصبا. ومن العدل القول إن البوسنة والهرسك لا تملك مفتاح تنفيذ ذلك الشرط.

واسمحوا لي أن أنهي كلامي باقتباس من الأمين العام كوفي عنان بمناسبة زيارته للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧، عندما قال: ”لا يمكن السماح بحالات الإفلات من العقاب، ولن يسمح بها. وفي هذا العالم المترابط، لا بد أن يسود حكم القانون“.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكر القاضي فاوستو بوكار، ورئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمدعية العامة كارلا ديل بونتي على تقييمهم لعمل المحكمة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). كما أنتهز هذه الفرصة لأهنئ القاضي بوكار على تسلمه لذلك المنصب الهام مؤخرا.

وفي ما يهم كرواتيا، فإن التقرير المكتوب الذي قدمته المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة (S/2005/781، المرفق الأول) المعروض على المجلس تجبه الأحداث التي أعقبته. وكما هو معروف جيدا، تعمل كرواتيا مع المحكمة على تنفيذ خطة عملها لتسوية الموضوع الوحيد الذي لا يزال عالقا، وهو قضية أنتي غوتوفينا. وأُبقيت المحكمة على علم بجميع الأنشطة المتعلقة بتنفيذ خطة العمل. وأكدت المدعية العامة مصداقية الحكومة الكرواتية في تقريرها إلى فريق عمل الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وسيادة القانون مبدأ أساسي من مبادئ الحكم الحديث. وقد برهنت كرواتيا أنها لن تقبل باستثناءات حيال سيادة القانون. فالإفلات من العقاب لا يخدم العدالة. ولا بد أن يُواجَه كل متهم بعريضة الاتهام الموجهة إليه وأن يمثل أمام المحكمة للرد على هذه التهم. وفي الوقت نفسه، فإن الذين يمثلون أمام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة يقومون بذلك

مع قرينة البراءة. ويجب أن تعكس العدالة احترام سيادة القانون وفقا لمبدأ مراعاة أصول المحاكمات.

ولكرواتيا مصلحة مكتسبة في الحصول على توضيح للحقائق ومصلحة قوية في نجاح المحكمة في تنفيذ ولايتها. وكانت الحرب التي شهدها الوطن حربا دفاعية، وعادلة ومشروعة. فكرواتيا كانت ضحية الاعتداء وكان لها الحق في الدفاع عن النفس وفي تحرير أراضيها المحتلة عملا بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن عزو الذنب بالنسبة للجرائم التي ارتكبت بالفعل إلى مرتكبيها كأفراد، أنى تسنى ذلك، لا يمكنه إلا أن يساعد في تعزيز مشروعية الحرب التي شهدها الوطن.

وقد عملت كرواتيا مع المحكمة على نحو وثيق. إذ لبت في المهلة الموضوعة وبصورة شاملة طلبات المحكمة في الحصول على الوثائق والشهود. وكان التعاون بين المحكمة والمؤسسات القانونية والقضائية في كرواتيا تعاونا جيدا. وبغية تعزيز التعاون العابر للحدود في المحاكمات الخاصة بجرائم الحرب، وقّعت كرواتيا في وقت سابق من هذا العام على اتفاق مع البوسنة والهرسك ومع صربيا والجبل الأسود بشأن التعاون في جميع مراحل دعاوى جرائم الحرب وفي محاربة الجريمة المنظمة.

إن مجلس الأمن يناقش استراتيجية الإنجاز منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتتضمن تلك الاستراتيجية العمل الذي يقوم به مع المحاكم الوطنية في البلدان المعنية. وجرى العمل على تعزيز قدرات القضاة والمحامين في كرواتيا استعدادا لنقل القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية. وفي إحدى هذه القضايا، تمت مؤخرا إحالة متهمين اثنين إلى الولاية القضائية الكرواتية. وستسهم تلك الجهود في زيادة تعزيز قدرة نظامنا القانوني.

ونلاحظ أن استراتيجية الإنجاز الخاصة بهذه المحكمة تنطوي على عملية من ثلاث خطوات تشمل إتمام التحقيقات، والمحاكمات وقضايا الاستئناف، وفقا للمواعيد التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وقد تم الوفاء بأول المعايير ألا وهو إتمام التحقيقات بنهاية عام ٢٠٠٤. ونثق بأن الأحداث الأخيرة قد ألقت المزيد من الضوء على إتمام عمل المحكمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير صربيا والجبل الأسود.

السيد كالوديروفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن اشكر رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة القاضي فاوستو بوكار على تقريره وأهنئه على تعيينه رئيسا للمحكمة. وأتمنى له كل النجاح في عمله في المستقبل وآمل أن تنتهي استراتيجية الإنجاز للمحكمة خلال ولايته التي سنسهم فيها إسهاما كاملا. كذلك أود أن أعرب عن امتناننا للمدعية العامة كارلا ديل بونتي على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وعلى مشاركتها وجهودها الدؤوبة في تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب إلى العدالة. إننا في صربيا والجبل الأسود نقدر كثيرا تلك الجهود على الرغم من بيانات النقد الشديدة التي توجه أحيانا إلى بلدي، كما تجلى ذلك في إحاطتها الإعلامية هذا اليوم. وأود أن اشكر كذلك رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا القاضي موسي ومدعي عام المحكمة حسن بوبكر جالو على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إن دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود والدول الأعضاء فيها تود أن تعرب عن التزامها القاطع بتعاونها الناجح والكامل مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، ولا سيما مكتب المدعي العام. والمجلس يدرك ما تتحلى به أعلى

السلطات في صربيا والجبل الأسود من استعداد وإرادة سياسية كاملة لبذل كل ما في وسعها لنقل بقية المتهمين إلى محكمة لاهاي. وكما هو معروف فان العقبة الرئيسية تتمثل في أن هؤلاء الأشخاص في منأى عن يد سلطات إنفاذ القوانين التابعة لنا. وفي الوقت نفسه نود أن نشدد على أنه من الأهمية القصوى مد نطاق التعاون الدولي وزيادته في تلك الحالات، إذ تبين أن نفس الأشخاص المتهمين أمثال لوكيتش وزيلنوفيتش كانوا في دول تبعد كثيرا عن صربيا والجبل الأسود. أما نحن من جانبنا فسوف نقوم بتدابير وأنشطة إضافية لتكليل تعاوننا مع محكمة لاهاي بالنجاح الكامل.

وأود في هذه المناسبة أن اذكر بوجه خاص أننا عازمون كل العزم على التعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة من حيث تيسير الوصول إلى الوثائق والملفات. وهو قرار قد اتخذ لإخراج هذه المسألة من جدول الأعمال أخيراً، وذلك بإتاحة الوصول الكامل إلى الوثائق والمحفوظات. إن صربيا والجبل الأسود ليست لديها مصلحة في إخفاء أي شيء من التاريخ المأساوي الحديث المحيط بالتجزئة الدموية ليوغوسلافيا السابقة وفي الحرب الأهلية التي نجمت عنها. وبصراحة فإن شعوبنا قد عانت بقدر هائل من تلك الحروب وأنه من مصلحتنا الوطنية في المقام الأول تقديم الأشخاص المسؤولين إلى العدالة وذلك بأن نعزو المسؤولية عن الجرائم إلى الأفراد. وهكذا نسهم في إحلال المصالحة بين الشعوب التي كانت تعيش معا على الرغم من اختلافاتها ونضرب مثلا للآخرين. وتبعا لذلك، فإن الموظفين التابعين لمكتب المدعي العام سيتمكنون من الوصول إلى الوثائق المطلوبة التي يحتاجونها من اجل المحاكمات الجارية. ونحن من جانبنا سوف نهيئ الظروف الفنية اللازمة للوصول إلى المحفوظات.

إن المجلس إذ يدرك حقيقة أن دوائر المحاكمات التابعة للمحكمة والتي تتماشى مع نظامها الداخلي، قد لبت بعض الطلبات التي تقدمنا بها لمراقبة تدابير الحماية الخاصة ببعض الوثائق التي تحتوي على معلومات تتعلق بالمصلحة الوطنية الحيوية. وهذه ممارسة معترف بها بصورة عامة بموجب القانون الدولي، وسوف نعمل بحسن نية لجعلها قاصرة على حالات استثنائية لكي لا نعرقل عملية تحديد المسؤولية الفردية عن ارتكاب حرب.

إن دولة الاتحاد ملتزمة التزاما كاملا بمجال التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام، الذي ينبغي له أن يقوم ببناء مقدرتنا الوطنية كي تتولى هي المحاكمة الجنائية وإجراءات الادعاء ضد الأشخاص الذين، بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، لا يقعون ضمن فئة الموظفين من أرفع المستويات. ومن أجل المساهمة في إستراتيجية الانجاز للمحكمة، فإن دولة الاتحاد والدول الأعضاء في الاتحاد تقف على أهبة الاستعداد لتمكين محاكمها الداخلية من أن تتولى القضايا بدلا من المحكمة الدولية ومن مكتب المدعي العام.

وفي ذلك الصدد، قبل بضعة أيام، وعلى وجه التحديد ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، قامت الإدارة الخاصة في محكمة قضاء بلغراد المسؤولة عن جرائم الحرب بانجاز إجراءات المحكمة بالنسبة لجرائم الحرب التي ارتكبت في عام ١٩٩١ في مزرعة أوفكارا، قرب مدينة فوكوفار. وتم الحكم على ثمانية أشخاص بعقوبة أقصاها ٢٠ سنة في السجن، بينما حكم على ستة أشخاص بفترات سجن أقل تتراوح بين ٥ و ١٥ سنة. وجماعة، حكم عليهم بما مجموعه ٢٣١ سنة في السجن. وهناك ثلاثة إجراءات إضافية جارية الآن في نفس المحكمة أو انه سيجري البدء بها عما قريب. وقد بدأت مؤخرا الإجراءات القضائية بالنسبة لقضية زفورنك ضد ستة متهمين، بينما من المقرر أن تبدأ الإجراءات ضد أعضاء في مجموعة ”العقارب“ سيئة السمعة يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. والإدارة الخاصة في

مكتب المدعي العام في منطقة بلغراد لمحاكمة مجرمي الحرب قامت بتحقيقات وبإجراءات تحقيق ضد ٤٠ شخصا يشته في ارتكابهم جرائم حرب.

وفي مجال التحسينات المعيارية للتشريعات التي تستهدف ضمان محاكمات ناجحة في ما يتعلق بقضايا منقولة، أود أن أبلغ المجلس أن مدونة جنائية جديدة قد أقرتها الجمعية الوطنية في صربيا. ومما له أهمية خاصة أن القانون ينظم المسؤولية الموضعية ومسؤولية القيادة، الأمر الذي يسمح بمحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم حرب على نحو مناسب في المحاكم الداخلية. ومع أن ذلك كان ممكنا في الماضي من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية – التي، بموجب قوانيننا، لها الأسبقية على التشريع الداخلي – فإن إدخال مفهوم مسؤولية القيادة ضمن النظام القانوني الداخلي سيستفاد منه كعامل إضافي في تأييد نقل القضايا من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الولاية القضائية الداخلية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه، بغية ضمان إقامة العدالة الدولية وتحقيق الوفاق فيما بين الشعوب والدول في أراضي يوغسلافيا السابقة، فإن أفضل سبيل يتمثل في محاكمة مواطنين من قبل المحاكم الداخلية.

لقد عملت جمهورية صربيا على تعديل تشريعها لكي توفر الحماية للشهود وذلك باعتماد قانون خاص. إن قدرة الشهود على إعطاء شهادة بدون خوف على سلامتهم أو خوف على سلامة أسرهم مسألة على جانب كبير من الأهمية في محاكمات الأشخاص المتهمين بجرائم حرب. وما أن يتقرر وضعهم من جانب هيئة مؤلفة من ممثلين للشرطة ومكتب المدعي العام والمحكمة تتم حمايتهم من جانب وحدة شرطة خاصة شُكلت لتوفير الحماية الفعالة في القضايا المعقدة مثل تلك التي تتعلق بجرائم حرب. وقد خصصت ميزانية جمهورية صربيا لعام ٢٠٠٦ موارد لبرامج الحماية ووحدة الشرطة الخاصة.

وعلى الرغم من أننا أتممنا بالفعل جزءا كبيرا من تعاوننا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تدرك تماما سلطات صربيا والجبل الأسود أنه لا يزال يتعين إتمام جزء صغير من ذلك التعاون إلا أنه جزء هام للغاية. وفي ذلك الصدد، سنبذل قصارى جهدنا لكفالة الوفاء بالموعد النهائي المتوخى في إستراتيجية الانجاز للمحكمة. وأود هنا أن أؤكد مرة أخرى أنه، علاوة على ذلك كله، من مصلحتنا الوطنية الوفاء بالتزاماتنا الدولية. لذلك سنعمل كل ما بوسعنا لكفالة أن يكون ذلك التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعاونا كاملا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بدأ الوقت يدركنا ولكن علينا أن نعطي فرصة لرئيس المحكمة وللمدعيين العامين للرد، إذا رغبوا في ذلك، على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

أعطي الكلمة للقاضي موسى.

القاضي موسى (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة ليس لدي ما أضيفه. كل ما أود أن أقوله هو إزجاء الشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على تعليقاتهم واقتراحاتهم المثيرة للاهتمام التي ستمثل تشجيعا وإلهاما لنا جميعا في عملنا في أروشا. ونلاحظ الاهتمام الذي أعربت عنه بعض الوفود في ما يتعلق بالحاجة إلى النظر في كيفية هيكلة غرف الاستئنافات في المستقبل. وأتفق مع من قالوا إنها يجب أن تتم بتعاون وثيق بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والأمانة العامة للأمم المتحدة. إننا نقترب من النقطة التي سيتعين علينا عندها التفكير في ذلك الاتجاه.

أما في ما يتعلق بحالات النقل من الطيب أن نسمع أن هناك تأييدا كاملا لمبدأ نقل تلك القضايا المتعلقة بالمتهمين من الدرجة الدنيا والمتوسطة. وقد سرنا أيما سرور أن نلاحظ

إجماع أعضاء مجلس الأمن على أنه يتعين على الجميع إلقاء القبض على الفارين من العدالة. ونأمل أن ينصب الضغط في ذلك الاتجاه.

إن جميع التعليقات التي أُدلي بها اليوم سوف نأخذها إلى أروشا ونتقاسمهما مع زملائنا هناك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة للقاضي بوكار للإدلاء بأي تعليقات قد تكون لديه.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على إعطائي الكلمة على الرغم من تأخر الوقت. كل ما أود قوله بضع كلمات. بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن عميق امتناني لكم ولأعضاء المجلس الآخرين على الكلمات الطيبة التي وجهت إلي بوصفي رئيسا جديدا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأعرب عن امتناني لبيانات التقدير التي تحدثت عن أعمال سلفي والتي سوف انقلها إلى القاضي ميرون.

كذلك أعرب عن امتناني الشديد لأعضاء المجلس على ما أولوه من اهتمام لتقرير هذا اليوم وعلى ما أظهروه من تأييد لعملنا وعلى تعليقاتهم القيمة والمثيرة للاهتمام. وأؤكد لهم أن ما أدلوا به من آراء واقتراحات وما أعربوا عن شواغل في ما يتعلق بإستراتيجية الانجاز سوف يأخذها القضاة في الحسبان في أعمالهم في المستقبل.

وأود أن أشدد تشديدا خاصا على أنني لاحظت تشجيعا على الاستمرار في تحسين جهودنا لتعزيز طاقة السلطة القضائية المحلية. وسوف نفعل ذلك بالتأكيد، لأنني مقتنع بأنه ليس من الجوهري فحسب أن نفعل ذلك إذا ما أردنا أن نمتثل لإستراتيجية الانجاز، ولكن من الجوهري أيضا القيام بذلك من أجل الاضطلاع بعملية المصالحة من خلال العدالة في المنطقة. وعندما تختتم المحكمة أعمالها من الجوهري أن تتوفر للسلطة القضائية المحلية القدرة الكاملة على تطبيق حكم القانون في البلدان المعنية.

أشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على حسن انتباههم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل ترغب المدعية العامة دل بونتي في الإدلاء بأي تعليقات؟ وحيث لا أراها تعتزم ذلك فإني أعطي الكلمة للمدعي العام جالو.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): إنني أتناول الكلمة فقط للرد على سؤال طرحه ممثل فرنسا الذي يرغب في معرفة عدد الملفات المخصصة للنقل إلى السلطات القضائية الوطنية.

العدد الحالي هو ٤٥ ملفا كما ذكرت وقد سلمنا منها ٣٠ ملفا إلى حكومة رواندا؛ وهذه الملفات تتعلق بأشخاص لم توجه إليهم لوائح اتهام. وأما الـ ١٥ ملفا المتبقية فتتضمن خمسة أشخاص قيد الاحتجاز في أروشا وثمانية منهم فارين؛ وقد وجهت إليهم لوائح اتهام غير أنه لم يتم إلقاء القبض عليهم. تلك هي الحالة. ومن المحتمل جدا أن يزداد عدد الأشخاص المتهمين والفارين؛ لذلك فإن تلك الفئة من حالات النقل قد تزداد. هذا هو السيناريو الحالي.

أود أن أشارك رئيسي المحكمتين في توجيه الشكر إلى الرئيس وبقية أعضاء المجلس على مؤازرتهم. إنه لمصدر تشجيع كبير لنا في عملنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أننا أجرينا مناقشة مفيدة جدا. أود، بالنيابة عن المجلس، أن أشكر مرة أخرى الرئيسين بوكار وموسيه والمدعيين العامين دل بونتي وجالو. وأعتقد أن من المناسب أن نقول إن أعضاء المجلس قد شجعوا كلا المحكمتين على النظر في مواصلة استراتيجيتهما للإنجاز بشكل نشط. وأعتقد أنهم سمعوا ذلك بصورة لا لبس فيها اليوم.

ومن الواضح لجميع أعضاء المجلس أن نقل أنيتي غوتوفينا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خطوة هامة جدا. وهناك حاجة مستمرة إلى التعاون الكامل من دول المنطقة لضمان نقل بقية المتهمين، بما في ذلك كراديتش وميلاديتش إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وكابوغا إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وكانت إحالة بعض القضايا من المحكمتين إلى الولاية القضائية الوطنية نقطة ذكرها العديد من المتكلمين وهي عنصر أساسي في استراتيجيتي الإنجاز. ولكن ينبغي، بالطبع، أن تجري في إطار بناء القدرات مع تلك الولايات القضائية، وبمراعاة تامة لحقوق الإنسان للمتهمين.

وذكر الرئيس بوكار مسألة توحيد القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وضرورة ضمان الإجراءات العادلة. وأعتقد أن هذا موضوع يمكن أن يتناوله الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين. وإذا كان باستطاعته العودة إلى نيويورك، ربما في كانون الثاني/يناير، ستكون الرئاسة الحالية لمجلس الأمن سعيدة جدا بأن تستكشف مع الرئاسة المقبلة، تنزانيا، إمكانية أن تنظر في عقد جلسة من هذا النوع تحت رئاستها.

أود مرة أخرى أن أشكر الزوار الأربعة، القاضي بوكار والقاضي موسيه والمدعية العامة دل بوني والمدعي العام جالو، على ما أخذوه من وقتهم لتقديم إحاطات علمية إلى مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.